

تركيا.. من حلم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى سياسة "العثمانية الجديدة"

مركز الفرات للدراسات

- أ. جنار صالح
- أ. شيرين فرات
- د. عبد الإله المصطفى

محاور الدراسة

ملخص الدراسة

المقدمة

أولاً: حزب العدالة والتنمية ودوره في "العثمانية الجديدة"

ثانياً: استراتيجية "العثمانية الجديدة"

ثالثاً: وسائل "العثمانية الجديدة" في الانتشار والتوسع

رابعاً: أدوات "العثمانية الجديدة" في التوسع والانتشار

خامساً: المناطق المستهدفة في سياسة "العثمانية الجديدة"

نتائج الدراسة

ملخص الدراسة

تستحضر هذه الدراسة ملامح وجوانب وأهداف "العثمانية الجديدة" التي قيل وكُتِب عنها الكثير، وتمت دراستها بشكل شبه مستفيض، مع التنبيه إلى أن هذا التوجه أو السياسة أو الأيديولوجيا غير معلنة سوى شفاهياً على لسان مهندسها أحمد داوود أوغلو، ولم تدخل في السياق الوثائقي والمضمون السياسي كمنطلقات استراتيجية لتوجه حزب العدالة والتنمية، إلا إنها باتت على مستوى الممارسات حقيقة فعلية واضحة، وباتت الآن في صلب توجهات الحزب الحاكم في تركيا تحت قيادة رجب طيب أردوغان.

تمت محاولة الإحاطة بمفهوم العثمانية قبيل الغوص في بعض أسرار ظهور حزب العدالة والتنمية الذي ظهر في فترة محددة ولأهداف محددة حسب حاجة ومصالح القوى المهيمنة، مع الإشارة إلى الدور المنوط بهذا الحزب وفق تلك المصالح. كما تم تعيين الفترة الانتقالية له من حيث العلاقة مع النظام العالمي والتحول نحو العثمانية الجديدة كسياسة كانت في مضمونها تمرداً على القوى التي صنعتها.

استند مفهوم وسياسة "العثمانية الجديدة" إلى عدة أبعاد منها: البعد التاريخي - الثقافي، والبعد الاقتصادي، والبعد العسكري، والبعد الجيوسياسي والاستراتيجي، وتم تحديد هذه الأبعاد لاستيعاب استراتيجية "العثمانية الجديدة" من الناحية النظرية، ودراسة إمكانية تفعيلها من الناحية العملية، وتجلي من خلالها جوهر هذا المشروع وأهدافه؛ إذ تبين تبني القائمين على هذا المشروع السير في اتجاهين اثنين: أحدهما إسلامي تعددي والآخر إسلامي طوراني.

اعتمدت سياسة "العثمانية الجديدة" على عدة وسائل للانتشار والتوسع، ويقف الدين الإسلامي على رأس القائمة، حيث يتم تسييس الدين وتطويره بشكل منهجي ومؤسساتي لخدمة الأغراض والأهداف "العثمانية الجديدة" في عملية استغلال قل نظيرها. في حين تؤدي المنظمات المدنية والدينية والإغاثية التابعة للإدارة التركية دوراً خفياً، ويشكل الستار الذي يتم خلفه القيام بمختلف الأنشطة والفعاليات للحركات الدينية التي يعتمد عليها حزب العدالة والتنمية لترميز مشروعه. وفي هذا السياق يمكن إدراج الدراما التركية كأحدى تلك الوسائل؛ فضلاً عن استغلال تركيا حاجة الدول المتخلفة اقتصادياً إلى المشاريع والاستثمارات لتنمية قدراتها الاقتصادية.

يستخدم حزب العدالة والتنمية أدوات عديدة لتنفيذ هذا المشروع، وتشكل التنظيمات الإسلامية المتطرفة إحدى أهم هذه الأدوات، وقد تم توثيق علاقات أنقرة مع معظم الحركات المتطرفة بدءاً من القاعدة بفروعها في آسيا وإفريقيا وصولاً إلى تنظيم الدولة الإسلامية ومواليه؛ فضلاً عن تنظيم الإخوان المسلمين الذي يقف على رأس الهرم. كما تشكل منظمة الذئاب الرمادية إحدى أهم الأدوات أيضاً، فهي قائمة على درجة عالية من التنظيم، ولها فروع ومعسكرات ومتعاطفين، وتحظى بعلاقة متميزة مع الحزب كونها ذات اتجاه طوراني، وتدعو إلى دمج الهوية التركية مع الدين الإسلامي.

وفي محور أخير، تم تحديد المناطق التي يستهدفها أردوغان وحزبه، وتم توزيعها حسب التقسيمات الجيوسياسية، وتبين أن هذه المناطق تتميز بخصوصية ما بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، فهي إما مناطق ودول إسلامية، وتركية أو مناطق يعيش فيها الترك والمسلمون.

توصلت الدراسة إلى تحديد القوى والجهات المتضررة من هذا المشروع، وتحديد القوى الرادعة له، وتركزت التوصيات في دعم قوى الردع هذه؛ كونها القوى الوحيدة التي أخذت على عاتقها فضح هذه السياسة، ومن ثم مواجهتها.

المقدمة

رضخت تركيا في القرن العشرين، على غير العادة، لفكرة الانزواء داخل المنطقة الجيوسياسية المسماة "الجمهورية التركية" التي كانت كل ما تبقى من إرث الدولة العثمانية، بعد أن توسعت هذه الأخيرة في أرجاء المعمورة وبكل الاتجاهات، وإن كان هذا التوسع في فترة "تأسلم" الترك بحجة "الفتح"، فإن التاريخ يذكر بأن توسع أجدادهم (الهون، والهياطلة، والمغول، والتتار وغيرهم)، ما قبل هذا التأسلم، كان من دون هدف أو غاية، حتى ليظن المرء بأنه كان توسعاً لأجل التوسع وحسب، والتاريخ حافل بقصص مروعة عن انتشارهم وهجراتهم وما خلفوه من هدم وتدمير لعدة حضارات، وقتل وتشريد بحق الشعوب التي تعرضت لسيل جحافل جيوشهم.

سار الغزنويون والسلاجقة، والمغول بعد تأسلمهم، على الخطى نفسها، مع فارق حجة الفتح، حتى أنشأوا ممالك في أفغانستان، والهند، وعلى حدود الصين، وفي القوقاز. في حين

نجح العثمانيون في الوصول إلى غرب الأناضول، والتوغل إلى البلقان والوصول إلى مشارف أوروبا، عند أسوار فيينا، وكذلك في غرب آسيا، وشمال إفريقيا.

في سابقة هي الأولى من نوعها، اكتفى أتاتورك وخلفاؤه بحدود الجمهورية التركية، مع الاحتفاظ بعهدة سميت بـ "الميثاق المللي"، التي يبدو أنها هدأت من روع أمراء الحرب قليلاً، ولم يُنجز منها سوى اقتطاع لواء الإسكندرون، واحتلال شمال قبرص.

وكعُود على بدء، وكأنها الجينات التي تتحكم بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان؛ وتجبره على العودة إلى سيرة أجداده، يستفيق العثماني الجديد من سبات الأتاتورية ليمضي في استكمال المسيرة من حيث توقف مصطفى كمال، وليسير في مشروع التوسع لأجل التوسع، والذي لا يجلب سوى التسلط على الرقاب، وسرقة خيرات الأمم، وتصفية الثقافات ومحوها.

ولكن، ومن حيث يدري الرئيس التركي أو لا يدري، فإن المشروع هو سير في عكس التيار، وتغريد من خارج سرب القوى المهيمنة التي صنعتها وحزبه، وهو انقلاب واضح ومعلن ضد هذه القوى، وبالتالي من المتوقع أن تكون العواقب وخيمة.

تعمل إيران على تحقيق مشروع الهلال الشيعي، بينما فعلت تركيا مشروع الحزام السني، وذلك بمد أذرعها، من خلال منظمة الإخوان المسلمين وغيرها من الحركات الإسلامية، في كل من الدول التي تعتبرها إرثاً للدولة العثمانية في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وشرق أوروبا، ويضيف إليها حزب العدالة والتنمية الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى، مستخدماً في ذلك أدوات ووسائل سيتم مناقشتها خلال هذه الدراسة؛ إلى جانب تحديد عام للمناطق المستهدفة في مشروع وسياسة "العثمانية الجديدة".

أولاً: حزب العدالة والتنمية ودوره في "العثمانية الجديدة"

كانت "العثمنة" تعني تخلي "الملل" (مسلمين وغير مسلمين) عن خصوصياتها الثقافية والانحلال في النظام السياسي¹، أي صهر القوميات كافة تحت شعار الجامعة العثمانية، في حين أن الإسلام كان الرابط الآخر الإضافي الذي جمع الترك مع العرب والكرد وغيرهم من الشعوب الإسلامية التي كانت ترزح تحت وطأة الحكم العثماني لقرون من الزمن.

¹ أنيس، محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط، ١٩٩٣، ص ٢٥٨.

وضع نجم الدين أربكان خارطة طريق للعثمانيين الجدد باسم "ملى غوروش" أي الفكر القومي، في عام ١٩٦٩، لتأسس بعدها أول حزب تركي بصيغة إسلامية رسمية منذ سقوط الدولة العثمانية عام ١٩٢٤، وشكل هذا الأمر بداية التحام تيار الإسلام السياسي والإخواني في تركيا بمبادئ العثمانيين الجدد، وتراودهم جميعاً أحلام استعادة "الإرث العثماني"^٢.

تم استتساخ حزب العدالة والتنمية من قبل ثالث الهيمنة العالمية (أمريكا، بريطانيا، إسرائيل)، وذلك لدعم مصالح هذه القوى في المنطقة، واستخدامها في مواجهة القومية الشيعية الإيرانية، والإسلاموية الراديكالية العربية، والقومية العلمانية العربية ثم تطويعها جميعاً لصالح النظام المهيمن^٣. وكانت البداية من خلال تبني انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ تركيبة الإسلام التركي الجديد، خدمة للهيمنة العالمية، وجعلها نسخة معدلة من القومية الرأسمالية، للوقوف في وجه القوى الوطنية والقضاء عليها؛ بالإضافة إلى حاجة القوى المهيمنة لحركة إسلاموية لكسر شوكة الاتحاد السوفييتي، والوقوف في وجه "الثورة الإيرانية" الوليدة. ومن هنا فإن جذور حزب العدالة والتنمية تمتد إلى انقلاب ١٢ أيلول، لأن القوى المهيمنة لم تعد بحاجة -آنذاك- إلى عنصرية فاشية بقدر حاجتها إلى مدعين بالإسلام المعتدل المنحاز إلى الرأسمال المالي (الفاشية/التركيائية الخضراء)^٤.

طالب أردوغان القوى المهيمنة بتخفيف وطأة الجيش على إدارة الدولة، وعدم نسج الانقلابات ضده، ومضاعفة حصته من مكاسب استغلال الشرق الأوسط مقابل خدمة حزبه لها، وكان له ما أراد، فقد سُمح له بإخضاع الجيش، والسيطرة على الشؤون الخارجية مقابل أن يؤدي AKP هذا الدور.

وفي نقطة في غاية من الأهمية يشير السيد عبد الله أوجلان إلى أن مظاهر الاشتباك الخاصة بهذا الجزء ما بين قوى الهيمنة وتركيا هي صراع متفق عليه (كمسرحية منتدى دافوس على سبيل المثال)، في حين أن التناقضات التي ستتشأ من مضاعفة الحصاة ستكون حقيقية. ويؤكد على أن الانسجام التام ما بين AKP والنظام المهيمن أمر لا بد منه، إلا إذا تغطرس وتمرد على النظام المهيمن من خلال التقرب من إيران والتحالف مع الإسلام الراديكالي أو حتى

^٢ «اتحاد المنظمات الأهلية».. بوابة أردوغان لتمويل الإرهاب وأجندة الإخوان.

^٣ أوجلان، عبد الله، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية، ترجمة زاخو شيار، مطبعة آزادي، د. م، ط٢، ٢٠١٤، مج٥، ص٥٧٢.

^٤ أوجلان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، مج٥، ص١٨٥-١٨٦.

مع تيار الإسلام المعتدل، عندها سيواجه مصيراً لا يختلف عن مصير أسلافه ومصير حزب الشعب الجمهوري CHP من قبله^٥.

تسمى حزب الرفاه باسم حزب الفضيلة بعد حظره عام ١٩٩٨، ولكنه ما لبث أن تعرض للحظر هو الآخر عام ٢٠٠١، فأنشئ المنشقون عن الحركة الإسلامية (حزب السعادة تحديداً) حزب العدالة والتنمية بقيادة عبد الله غول ورجب طيب أردوغان، الذي استطاع استقطاب فئات اجتماعية مختلفة من خلال سياسة مالية جديدة أثناء الأزمة الاقتصادية التي عاشتها تركيا عام ٢٠٠٢، واستطاع الحصول، في الانتخابات المبكرة في تشرين الثاني ٢٠٠٢، على نسبة ٣٤% من الأصوات، و٣٦٣ مقعداً لنوابه من أصل ٥٥٠ نائباً، وكانت تلك المرة الأولى منذ عام ١٩٨٧ التي يتمكن فيها حزب سياسي من تولي مهام الحكومة من دون أن يضطر إلى تشكيل ائتلاف^٦.

اتخذ الحزب الليبرالية في الاقتصاد هدفاً له في السياسة الداخلية، وفي الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي أولوية في السياسة الخارجية في البداية، وكان التحول الرئيس هو أن العدالة والتنمية حزب إسلامي لا يرى في الهوية المسلمة والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أمرين متناقضين، أي أنه بات حزباً لم يعد يشكل تهديداً للعلمانية والجمهورية، بل بات يصّر على ضرورة أخذ تركيا مكانها في الاتحاد الأوروبي.

كانت أبواب أوروبا مؤصدة في وجه تركيا، فأنقرة فشلت في تحقيق المعايير المطلوبة للانضمام إلى الاتحاد، بالتزامن مع تصريحات قادة الحزب بأنهم ملّوا وتعبوا من المطالبة بالانضمام، حتى انقلب الحزب على كافة المبادئ التي تبناها في السابق، وكشف رئيسه عن وجه الحزب الإسلاموي الإخواني الحقيقي، وبدأ بالقضية الكردية، حيث أنهى كافة مسارات الهدنة ومحاولات التصالح وإيجاد حلول ديمقراطية حقيقية لحل هذه القضية. كما بدأ بقمع الحريات الإعلامية؛ لاسيما بعد الانقلاب الفاشل في أيلول ٢٠١٦، إلى جانب قمع الكثير من الحريات الاجتماعية، ثم انقض على النظام البرلماني وحوله إلى نظام رئاسي، وقضى على كل منافسيه من الأصدقاء والمناوئين له، وقام باستحضار الماضي بكامل تشعباته، وبدأ بتبني الجامعات

^٥ المرجع نفسه، ص ٥٧٣

^٦ نوفل، ميشال، عودة تركيا إلى الشرق- الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط ١، ٢٠١٠، ص ٦٣-٦٥.

العثمانية والإسلامية والطورانية جميعها تعويضاً عن فشل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والسير نحو محاولة تحقيق مكتسبات إقليمية ودولية على حساب العرب واليونانيين والكرد والأوروبيين، ضمن سياسة العثمانية الجديدة الخاصة بـرجب طيب أردوغان.

ثانياً: استراتيجية "العثمانية الجديدة"

تشير بعض الدراسات إلى ظهور مصطلح "العثمانيون الجدد" على لسان اليونانيين إثر اجتياح تركيا للأراضي القبرصية، للدلالة على وحشية الاحتلال التركي وهمجيتهم كأجدادهم (العثمانيون الأوائل)^٧. ويبدو أن المسؤولين الأتراك استساغوا التسمية وتداولوها، ولم ينكروها فيما بعد، فقد اعتمدها أحمد داوود أوغلو بالقول: "إنهم يقولون عنا إننا العثمانيون الجدد.. نعم نحن العثمانيون الجدد"^٨.

تستند أيديولوجيا أو سياسة "العثمانية الجديدة" إلى عدة أبعاد منها: البعد التاريخي - الثقافي، والبعد الاقتصادي، والبعد العسكري، والبعد الجيوسياسي والاستراتيجي.

ينطلق البعد التاريخي - الثقافي من محاولة الاتجاه الإسلامي التركي في سدّ الفجوة التي أحدثتها الأتاتوركية من خلال القطيعة المعرفية والثقافية والسياسية مع تاريخ الأناضول الحديث المتمثل بتاريخ الدولة العثمانية من جهة، وبالعالم الطوراني من جهة أخرى؛ إذ رأت في تاريخ الدولة العثمانية فترة تخلف وانتكاسات سياسية وعسكرية. ولن يطول بالقارئ للأحداث أن يكتشف التناقض الذي سيحدثه رؤى وآراء الطرفين في التاريخ العثماني؛ لا سيما ما يتعلق منها بمحاولات "العثمانيين الجدد" في إعادة "أمجاد الدولة العثمانية" في قيادة وإدارة شؤون معظم الشعوب الإسلامية وقتها.

أما بالنسبة إلى الجانب الطوراني، فقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى ظهور "جمهوريات تركية"^٩ في آسيا الوسطى عكست مفهوم "الجامعة التركية" و"العالم التركي"، مما وفر لتركيا مساحة جديدة للنفوذ أمام ضآلة حجم فرصة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال الشعور

^٧ أردوغان على خطى أجداده.. العثمانية الجديدة ولدت من رحم احتلال قبرص، عثمانلي، ١٩ يوليو/ تموز ٢٠١٩.

^٨ داود أوغلو: نعم.. نحن العثمانيون الجدد، أرشيف إسلام أون لاين.

^٩ وهي تركمانستان، وأوزبكستان، وقرغيزستان، وكازاخستان في آسيا الوسطى، وأذربيجان في القوقاز، وتتارستان التي لازالت داخل الاتحاد الروسي. انظر: نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، ص ٢٣.

بالانتماء إلى "عالم تركي كبير"؛ لا سيما بعد أن أصبحت تركيا محط أنظار زعماء هذه الجمهوريات الجديدة، وباتت بمثابة القطب الجاذب لها، بعد أن رتبت أنقرة أمور انضمامها إلى النظام العالمي في عدة اتجاهات منها: حصولها على عضوية "مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا" عام ١٩٩٢، وعرض قضاياها على الأمم المتحدة للبت في مسألة عضويتها في المنظمة العالمية،^{١٠} وغيرها من التدابير المحلية والإقليمية.

وفي البعد الاقتصادي، تبنت الحركة الإسلامية سياسات اقتصادية اختلفت عما سبقها من أنشطة اقتصادية متعززة للجهات الحزبية- السياسية الحاكمة في تركيا، باستثناء فترة تورغوت أوزال الذي سعى إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية واضحة على ضوء التغيير الأساسي الذي بدأ مع انقلاب أيلول عام ١٩٨٠ عندما بادرت الدولة التركية إلى فتح أبواب البلاد أمام النظام الاقتصادي العالمي. في حين أن الحزب الإسلامي الحاكم اعتمد في فلسفته الاقتصادية على بناء اقتصاد سياسي رأسمالي- إسلامي (الرأسمال الأخضر) يسعى من خلاله إلى منافسة النظام العالمي المهيمن^{١١}.

أما في البعد العسكري، فقد انتهجت تركيا سياسة تحديث برنامجها العسكري وتقويته في كل الفترات، وأنفقت عليه مليارات الدولارات؛ فضلاً عن المساعدات التي قدمها الغرب لأنقرة للتصدي لتمدد الاتحاد السوفياتي، حتى غدا جيشها ثاني أقوى جيش في الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد أن يُست أنقرة من قضية توجهها نحو الغرب شهدت سياستها العسكرية تحولات عميقة بدأت برفض التعاون المفتوح مع حلفائها في الناتو، فقد رفضت الانخراط في العملية العسكرية ضد العراق عام ٢٠٠٣ ثم توجهت، فيما بعد، إلى شراء الأسلحة الروسية بما يتناقض مع روح حلف الناتو؛ إذ اشترت منظومة صواريخ S400، وتتجه حالياً نحو شراء الطائرات الحربية الروسية أيضاً، وهي بذلك تطمح في بناء منظومة دفاعية خاصة بها على سبيل الحيلة والحذر من احتمال مواجهة حلفائها على خلفية سياستها الجديدة؛ بالإضافة إلى الطموح بأن تصبح قوة عسكرية إقليمية كبرى في محيطها الجيو سياسي.

يرتكز البعد الجيو- سياسي والاستراتيجي في فكرة "العثمانية الجديدة" على نظرية "العمق الاستراتيجي" التي تفترض أن الموقع الجيو- سياسي لتركيا يجعلها مستعدة إلى التحرك الحر في

^{١٠} نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، ص ٢٤.

^{١١} الدور التركي في ظل مفهوم العثمانية، ص ٩-١٠.

كافة الاتجاهات، وعلى المستويين الإقليمي والدولي، وتخص الجوار الإقليمي بأهمية مضاعفة للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها، لذلك توجب على "العثمانيين الجدد" إنهاء القطيعة التركية مع منطقة الشرق الأوسط وقضاياها التي استمرت عقوداً طويلة، والخروج من حالة العزلة داخل هضبة الأناضول، والكف عن التصرف كدولة هامشية في منظومة المعسكر الغربي وحلف الناتو.

كما يحدد الموقع الجغرافي لتركيا أهميتها الاستراتيجية أيضاً، وذلك في عدة مجالات (سياسية، واقتصادية، وعسكرية.. وغيرها)، وقد سعت أنقرة إلى استغلال موقعها الاستراتيجي بين آسيا وأوروبا في تمرير سياساتها الخارجية- الإقليمية والدولية- بما يحفظ لها دوراً مهماً في السياسة الدولية. فعلى المستوى الإقليمي انتهجت سياسة "صفر مشاكل" مع الجوار لتحقيق المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية من خلال الاعتماد على العلاقات التاريخية مع دول الجوار ودول المنطقة من آسيا إلى إفريقيا، وصولاً إلى بعض دول البلقان، بينما اتبعت سياسة "قض التبعية" للغرب وإحداث دور نشط وفعال لأنقرة في المحافل الدولية.

ولكن، الطروحات النظرية شيء، والتطبيق شيء آخر، فالى أي مدى يستطيع العثمانيون الجدد تحقيق هذه الطموحات؛ لا سيما بعد أن انفرد رجب طيب أردوغان بالحكم، وأزال عن طريقه كل شركائه، وعلى رأسهم أحمد داوود أوغلو، مهندس سياسة "العثمانية الجديدة" بأبعادها أنفة الذكر؟ وهل يستطيع أردوغان الخروج عن خدمة نظام الهيمنة العالمية، وعن خدمة مصالح الثالث (أمريكا- أوروبا- إسرائيل) الذي أنتجه وحزبه؟

أكد داوود أوغلو في مناسبات عدة تبني مصطلح "العثمانيون الجدد"، بينما تردد أردوغان في بادئ الأمر، ولكنه ما لبث أن استخدم المصطلح، وبات يردده كلما سنحت الفرصة، ومع ذلك فإن مفهوم "العثمانية الجديدة" عند أردوغان يختلف عن مفهومها لدى داوود أوغلو، حيث يسعى أردوغان في هذا الإطار إلى استعادة الخلافة العثمانية البائدة بحلول عام ٢٠٢٤، أي بعد مئة عام من انهيارها، من خلال استعادة موطئ قدم في الولايات العثمانية السابقة، وعلى اعتبار تنظيم الإخوان المسلمين بمثابة "خليفة المستقبل"^{١٢}، واستناداً إلى التجربة التركية في الشرق الأوسط منذ أيام السلاجقة وصولاً إلى فترة حكمه، فهو يستخدم الجامعتين الإسلامية والعثمانية

^{١٢} هايدي صبري، "العثمانيون الجدد" .. خدعة أردوغان للسطو على ثروات المتوسط، العين الإخبارية، ٢٠٢٠/٠١/٠٨.

إلى جانب الجامعة الطورانية، ويستمد الكثير من العنصرية من أتاتورك، ويخلطها مع المنطلقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاستراتيجية التي تعبر عن روح "العثمانية الجديدة" عند أوغلو، ويعتمد تجربة التوسع العثماني كأساس ملهم لها، سواءً على مستوى النفوذ أو الاحتلال المباشر. يمثل هذا المشروع في جوهره إعادة السيطرة والانتشار في المناطق التي تعد أنقرة البعض منها من إرث الدولة العثمانية، والبعض الآخر جزء من العالم التركي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ثالثاً: وسائل "العثمانية الجديدة" في الانتشار والتوسع

١- الدين الإسلامي:

يُعد الدين بمثابة الأداة الحاسمة في السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، وما يؤكد ذلك هو سعي تركيا لاستقطاب المسلمين عبر العالم من خلال بناء المساجد، ومحاولة استعادة التراث العثماني، وإظهار نفسها كقائد للعالم الإسلامي^{١٣}. كما يُعد برنامج بناء المساجد جزءاً أساسياً من استراتيجية تركيا في هذا الاتجاه؛ لاسيما وأن رئاسة الشؤون الدينية التركية (ديانت) قد وسعت من مكاتبها على المستوى العالمي بشكل ملحوظ خلال فترة حكم إردوغان. فمن خلال هذه المؤسسة تمكّن الرئيس التركي من توسيع دائرة نفوذه في أوساط الشتات التركي في أرجاء أوروبا وأمريكا؛ إذ تتكفل "ديانت" برواتب الأئمة الموفدين من تركيا، وتتحكم بالخطب التي يتعين عليهم إلقاؤها، فخطب يوم الجمعة هي ذاتها التي تُلقى في المساجد التركية، وتصدر جميعها من مقارّ "ديانت" في أنقرة^{١٤}.

تنشط (ديانت) في ١٤٥ دولة، وتقوم أيضاً بالإشراف على مصاريف المساجد، وتشرف على مشاريع التعليم والمساعدات الإنسانية خارج تركيا، وقد بلغت ميزانية (ديانت) لعام ٢٠١٨ قرابة ١٠,٤ مليار ليرة تركية، بزيادة قدرها حوالي ٤٥ في المئة عن عام ٢٠١٧^{١٥}.

ينشغل الرئيس التركي في الوقت الحالي بحشد التأييد لفكرة حصول دولة مسلمة على مقعد دائم في مجلس الأمن، في الوقت نفسه تعد قضية مكافحة "الإسلاموفوبيا" مشروعاً آخر يطرحه

^{١٣} كيف استغلت قطر وتركيا بناء المساجد في أوروبا لدعم المتطرفين؟

^{١٤} دبلوماسية المساجد.. هكذا انتصرت تركيا في معركة الزعامة الإسلامية.

^{١٥} بناء المساجد وسيلة لتركيا للعب دور قيادي في العالم.

إردوغان وحكومته في كل مناسبة، وهو ما يدفع بأردوغان إلى الاعتقاد "بأنه لو كان الأمر بيد الناس، فإنهم سينتخبونه قائداً، ويبدو أنه يصدق هذا الأمر بالفعل"^{١٦}.

٢- المنظمات المدنية والدينية:

كان "اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي" الستار المناسب لبناء العلاقات ودعمها بين أنقرة والإخوان المسلمين، ومن الناحية النظرية يبدو أن الاتحاد بريء من أي نشاط سياسي، وهو ما ساعد على العمل بحرية، والانتشار في الدول العربية دون أي معوقات، لذا لم يكن غريباً أن يؤسس الإخوان عشرات الجمعيات في البلد العربي الواحد، من أجل الهيمنة والسيطرة، ثم تقديم مفاتيحها طوعاً لاتحاد أردوغان^{١٧}.

أصدر أردوغان بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ قراراً بتأسيس اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي، ومقره إسطنبول، ليكون ستاراً لأنشطة وفعاليات جماعة الإخوان داخل تركيا، ويكون قنطرة للتواصل مع تنظيمات إخوانية حول المنطقة العربية تحت ستار "الجمعيات الأهلية"، ويضم التنظيم الجديد عدة مؤسسات وأوقاف في تركيا وعدداً من الدول العربية والإسلامية، يصل عددها، بحسب بيانات المنظمة نفسها، إلى ٣٥٤ منظمة في ٦٠ دولة، ويضم الاتحاد داخل تركيا عدداً من الجمعيات التي تضمن توفير مصادر التمويل لأجندة أردوغان وفكرة "العثمنة"^{١٨}.

هناك أيضاً جمعية التعليم التابعة للدولة، وهي "مؤسسة معارف"، التي لعبت دوراً فعالاً في نشر النموذج التركي للتعليم الديني في الخارج، عبر تقديم المنح التعليمية، وتشديد المدارس وبيوت الطلبة، وتدريب المعلمين. كما تعمل تركيا أيضاً على استقطاب الطلاب من البلدان الأخرى لتلقي التعليم الديني في مدارس الإمام الخطيب الدولية في مدن مثل إسطنبول، وقيسارية، وقونيا، وقد تعلم في هذه المدارس أكثر من ١٠٠٠ طالب ينحدرون من ٧٦ بلداً ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥^{١٩}.

٣- المنظمات الإغاثية:

^{١٦} طموح تركي لقيادة العالم الإسلامي؟

^{١٧} الإخوان تحت جناح أردوغان (٣) .. "اتحاد المنظمات" بوابة تركيا لدعم الإرهاب.

^{١٨} «اتحاد المنظمات الأهلية» .. بوابة أردوغان لتمويل الإرهاب وأجندة الإخوان.

^{١٩} دبلوماسية المساجد.. هكذا انتصرت تركيا في معركة الزعامة الإسلامية.

يقوم الهلال الأحمر التركي بتخصيص مساعداتٍ في دعم جماعة "الإخوان المسلمين" في الصومال، واليمن، والسودان، وليبيا وغيرها، من خلال حملات المساعدات التي تقوم بها هذه المنظمة عبر العملاء الممولين لها بجميع فروعها، من أجل إقامة صلة وصل ثابتة بين الجماعات المتطرفة والنظام التركي، ولتقديم كل المساعدات المادية: كالأموال، والأمتعة إلى معسكرات الجهاديين من أجل مواصلة الأعمال الإرهابية، وذلك دون إثارة الشكوك حولهم بسبب ارتدائهم سترات تحمل شعار منظمة يُفترض بها الحيادية حتى في أوقات الحروب. فقد كشفت التحريات والتحقيقات عن استخدام الهلال الأحمر التركي في عمليات لتهريب الأسلحة، والعمل الاستخباراتي تحت اسم ورمز المنظمة^{٢٠}، كما هو عليه الحال في إخفاء الشحنات غير القانونية وإيصالها إلى المتطرفين في سوريا^{٢١}.

٤ - توجيه الدراما التركية نحو إحياء التراث العثماني:

استخدمت حكومة العدالة والتنمية المسلسلات الدرامية التركية، التي تناولت الحقبة العثمانية، في تزييف الحقائق من أجل تحسين صورة العثمانيين أمام العالم، وكانت عملية إعداد وإنتاج هذه المسلسلات تتم تحت إشراف حزب العدالة والتنمية، مثل مسلسل قيامة أرطغرل الشهير الذي عُرض على أربعة أجزاء، ومسلسل عاصمة عبد الحميد ثم مسلسل محمد الفاتح، وكذلك مسلسل "الكوت والعمارة"، وبقية الأعمال الدرامية التي تجسد وتحاكي تأسيس الدولة العثمانية وفترات الحكم، وتعمل تركيا من خلالها على إبراز "ملاحم" تاريخ الدولة العثمانية، للمسلمين داخل وخارج تركيا، وكذلك للعالم التركي الناشئ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي^{٢٢}.

وفي المقابل جاء العمل الدرامي الأخير "ممالك النار" - وهو مسلسل دراما عربي مشترك - رداً على أسلوب الترويج للسياسة الخارجية الجديدة من خلال الدراما، وقد كشف العمل حقيقة العثمانيين وجرائمهم في المنطقة، وكشف مطامعهم من أجل السيطرة على المنطقة ضمن السياسة التي ينفذها أردوغان حالياً^{٢٣}.

^{٢٠} الهلال الأحمر التركي بؤرة فساد متقلبة، يريد سريع بين تركيا والجماعات المتطرفة، نهب أموال المساعدات !!

^{٢١} تركيا وتمويل الإرهاب من سوريا إلى الصومال.

^{٢٢} هكذا يُقدم أردوغان "العثمانية الجديدة" للعالم.

^{٢٣} أردوغان حرامي... معارض تركي: الرئيس سرق ٥٠ مليار دولار وأنفقها على الإرهابيين.

٥- استغلال الحالة الاقتصادية السيئة لبعض الدول:

عمدت أنقرة إلى كسب بعض الدول الفقيرة إلى جانبها من خلال عمليات الاستثمار والمساعدات الاقتصادية فيها؛ لا سيما الدول التي كانت تحت السيطرة العثمانية: كالسودان، والصومال، وجيبوتي.

رابعاً: أدوات "العثمانية الجديدة" في التوسع والانتشار

١- التنظيمات الإسلامية المتطرفة:

أ- القاعدة:

إن دعم كل من تركيا وقطر لجماعة تنظيم القاعدة في سوريا (جبهة النصرة) أمر لم يعد من الممكن إخفاؤه، فقد كشف موقع نورديك مونيتور وثيقة سرية في ديسمبر ٢٠١٩ تؤكد تورط كل من أنقرة والدوحة في دعم هذا التنظيم^{٢٤}. وقد كشفت وثائق مهمة إلى المحكمة البريطانية جزءاً من حجم التمويل القطري لجبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة في سوريا^{٢٥}، كما أن عملية دفع الفدية بمبالغ ضخمة عن بعض المعتقلين لدى التنظيم، والتي قدمتها قطر، فضحت عمليات تمويل هذا التنظيم^{٢٦}؛ فضلاً عن العلاقة الواضحة بين أنقرة وجبهة النصرة، فعدا عما هو مخفي من الدعم بالمال والسلاح، تلقى زعيم التنظيم، أبو محمد الجولاني، علاجه علناً في مشافي أنطاكية إثر إصابته في الرأس نتيجة انفجار في مدينة إدلب^{٢٧}.

وظهرت معلومات مستقاة من وثائق قضائية تقيّد بأن وكالة الاستخبارات التركية أرسلت مئات الآلاف من الدولارات إلى حركة الشباب الصومالية، وذلك عن طريق أحد المعتقلين السابقين في سجن غوانتانامو، ويدعى إبراهيم سين، وكان قد تم اعتقاله في باكستان لصلته بتنظيم القاعدة، الذي تبين أنه يعمل لصالح الاستخبارات التركية، وكان يشرف على عملية نقل الإرهابيين من وإلى سوريا^{٢٨}؛ إضافة إلى تقارير أخرى تشير إلى تمويل قطر، حليفة تركيا

^{٢٤} أدلة جديدة، تكشف تورط تركيا وقطر بتمويل ودعم تنظيم القاعدة في سوريا.
^{٢٥} محكمة بريطانية تكشف تورط قطر في تمويل القاعدة، ١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٩.

^{٢٦} هل دفعت قطر أكبر فدية في التاريخ لتحرير الأمراء المخطوفين في العراق؟، ١٧ تموز/ يوليو ٢٠١٨.

^{٢٧} الجولاني يتلقى العلاج في تركيا بعد تعرضه لإصابة في المخ، ٢/٠٢/٢٠١٩.

^{٢٨} علوي المنزلاوي، وثائق تكشف تمويل استخبارات تركيا لحركة الشباب الصومالية الإرهابية، العين الإخبارية، ١٦/٠١/٢٠١٩.

الأولى، للمنظمات المتطرفة في الصومال، مما يجعل هذا البلد يعيش مأساة الإرهاب إلى يومنا هذا.

استكمالاً للدور التركي، قام أردوغان بتكليف رئاسة الشؤون الدينية التركية (ديانت) بالعمل الميداني؛ عبر مرشدين دينيين، للعب دور مشبوه في سوريا وترسيخ دور تركيا الأيديولوجي بعد تدخلها العسكري المباشر في بعض المناطق السورية^{٢٩}.

ب-تنظيم الدولة الإسلامية:

فيما يخص تنظيم الدولة الإسلامية، فقد كشفت عشرات التقارير الإعلامية عبور آلاف المقاتلين الذين انضموا إلى هذا التنظيم عبر تركيا^{٣٠}؛ فضلاً عن تقديم الخدمات اللوجستية، واستخدام المستشفيات التركية لعلاج مقاتلي التنظيم، وترتيب عمليات تجنيدهم وتدريبهم، وتمويلهم بالمال والسلاح^{٣١}.

وفي مقابلات أجراها مركز الفرات للدراسات مع عدد من معتقلي التنظيم لدى قوات سوريا الديمقراطية، أكد جميعهم أن دخول عناصر التنظيم كان عبر تسهيلات قدمتها شبكات تهريب مرتبطة بالاستخبارات التركية. وقد أكد بريت ماكغورك، المبعوث الأمريكي للتحالف الدولي ضد داعش، هذه الحقائق عبر تصريحات أدلى بها عندما باشرت تركيا بعدوانها على شرقي الفرات، حيث قال: "إن ٤٠ ألف من جهاديين داعش والذين ينحدرون من أكثر من ١١٠ دولة حول العالم دخلوا سوريا عبر الحدود التركية... ولم تغلق تركيا حدودها"^{٣٢}.

أظهرت سجلات التنصت على المكالمات الهاتفية بين إبراهيم سين، سابق الذكر، وشركائه، كيف أنهم خططوا لاستخدام سيارات الإسعاف لنقل الإمدادات إلى المسلحين المتطرفين، للتحايل على منع الشاحنات الصغيرة من العبور إلى سوريا^{٣٣}؛ فضلاً عن عشرات التقارير حول العلاقات التجارية- النفطية ما بين التنظيم وصهر أردوغان وابنه.

^{٢٩} تركيا تعزل نفسها وتخسر علاقاتها الإقليمية والدولية.

^{٣٠} تقرير دولي: تركيا دولة ترعى الإرهاب من أجل استعادة الخلافة العثمانية.

^{٣١} ليس ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن أردوغان سيقاثل داعش.

^{٣٢} ماكغورك: تركيا رفضت إغلاق حدودها بوجه داعش، شفق، ٢٠/١٠/٢٠١٩.

^{٣٣} بالتفاصيل.. وثائق تكشف دعم تركيا لحركة الشباب الإرهابية.

ج- الإخوان المسلمين:

كان "اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي" الستار المناسب لدعم العلاقات بين أنقرة وأذرع الإخوان، وتشير بعض الدراسات إلى أن علاقة أردوغان الشخصية بهذا التنظيم تعود إلى السبعينيات، بينما أشارت دراسات أخرى إلى أن العلاقة ما بين تنظيم الإخوان وأنقرة تعود إلى أوائل ستينيات القرن الماضي، حينما نشر نجم الدين أربكان البيان الخاص بتأسيس فرع للجماعة في تركيا، والذي أطلق عليه آنذاك "ميلي جوروش"، وهي كلمة تركية تعني "الرؤية الوطنية"، وقد ظهر في هذا البيان تأثر أربكان بقيادي تنظيم الإخوان في مصر "سيد قطب"^{٣٤}.

في حين أنه بدأت العلاقة تظهر بشكل واضح عام ٢٠٠٦، مع سيطرة أردوغان على المؤسسات الأمنية للدولة التركية، حيث بدأت تركيا باحتضان اجتماعات الجماعة، واستقبال كوادرها الهاربين من دول عربية بعد تورطهم في جرائم دموية، أو أنشطة معادية فيها، لتتحول بذلك أنقرة إلى مركز دولي للتنظيم، ومعبراً له نحو دول أوروبا، من خلال استخدام المساجد والأنشطة، كما حدث من خلال الاتحاد الإسلامي في ألمانيا "ديتيب"^{٣٥}.

لم يعد خافياً أن الثورة السورية خُطفت من قِبل الإخوان المسلمين، وبات الائتلاف السوري، الذراع السياسي "للثورة"، جسماً أخوانياً بامتياز، ويتبع لأنقرة وفق أجندات تعود بأقل تقدير إلى عام ٢٠٠٦، وهذا يعني أن ما آلت إليه الأمور لم يكن اعتباطياً، بل كان مخططاً تركياً- إخوانياً تم التحضير له بكل دقة وعناية. وهذه الرؤية تنعكس من خلال عسكرة الثورة أولاً ثم الانصياع الأعمى لهذا الائتلاف والفصائل المسلحة التابعة له إلى أوامر الاستخبارات التركية، كما حدث في الانسحابات غير المبررة من عدة جبهات مع قوات النظام، وفي التدخل العسكري في غفرين وشرقي الفرات، وأخيراً الذهاب خلف أوهام أردوغان إلى ليبيا بعد أن تركوا خلفهم القضية التي أوهموا بعضاً من الشعب السوري بأنهم يمثلونها.

٢- الذئاب الرمادية:

هي منظمة قومية تركية تشكلت أواخر ١٩٦٠، وتستند في أفكارها إلى منطلقات طورانية تعتنق فكرة تفوق العرق والشعب التركي، وتدعو إلى استعادة أمجاده وتاريخه، وتهدف إلى توحيد

^{٣٤} السياسة التركية الخارجية.. الكوارث والأخطار تحق بأوروبا.
^{٣٥} «اتحاد المنظمات الأهلية».. بوابة أردوغان لتمويل الإرهاب وأجندة الإخوان.

الشعوب التركية في دولة واحدة تمتد من البلقان إلى آسيا الوسطى، مستلهمين ذلك من تاريخ الدولة العثمانية التي جمعت تحت سلطتها الكثير من الولايات في آسيا وأوروبا وإفريقيا. كما تدعو المنظمة إلى دمج الهوية التركية مع الدين الإسلامي في توليفة واحدة.

تمتلك المنظمة عدداً كبيراً من المعسكرات (١٧٠٠ فرع)، وتضم حوالي ٢٠٠ ألف عضو مسجلين رسمياً؛ بالإضافة إلى مليون متعاطف، وقد تمكنت الحركة من تغذية معسكراتها بالمقاتلين والطلاب الأتراك منذ عام ١٩٨٠، وقامت بتدريبهم فكرياً وعسكرياً لاستخدامهم كقوة رئيسية تشارك في أعمال العنف السياسي، وتوصف هذه المنظمة بـ"فرق الموت"، حيث تقوم بتنفيذ عمليات تصفية واغتيالات للشخصيات التي تختلف معها فكرياً، وهي مصنفة كمنظمة إرهابية في كل من الولايات المتحدة، وروسيا، والدول الأوروبية^{٣٦}.

خرجت العلاقة بين المنظمة وحزب العدالة والتنمية الحاكم إلى العلن منذ استفتاء عام ٢٠١٧، الذي انتقل بتركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، ورغم أن الصلات بين المنظمة والحزب ليست جديدة، على غرار عصابات مثل عثمانلي أوجاق، وألبيرين أوجاق وغيرها، من حركات تخدم الخط المتشدد للعثمانيين الجدد، إلا أنها تشكل في مجموعها محاولة لتحقيق هدف الرئيس التركي، رجب أردوغان، لإعلان نفسه "الرئيس السلطان" لخلافة عثمانية جديدة مزعومة يحلم بإنشائها.

باتت عفرين والساحة السورية عموماً تشهد تواجد الاسلاميين الذين تدعمهم أنقرة؛ بالإضافة إلى ميليشيات من القوميين الأتراك، وفي مقدمتها "الذئاب الرمادية" التي فقدت بالفعل عدداً من قياداتها العليا في التنظيم إثر مشاركتهم في الصراع السوري^{٣٧}. فقد ذكرت صحيفة "انتظار" التركية في تقرير لها فبراير ٢٠١٦ أن "أنقرة استخدمت ميليشيات الذئاب الرمادية إلى جانب ميليشيات داعش، والنصرة، والعصابات المسلحة، من أجل السيطرة على الشمال السوري على حساب دماء المواطنين الأبرياء"^{٣٨}.

تدعم منظمة الذئاب الرمادية الحركات التركية في آسيا الوسطى ومنها حركة استقلال تركستان الشرقية في جمهورية الصين، فقد أقامت معسكرات تدريب للشباب الأويغور (الصينيون

^{٣٦} "الذئاب الرمادية".

^{٣٧} الذئاب الرمادية .. نصف مليون متطرف في خدمة أردوغان.

^{٣٨} الذئاب الرمادية .. طليعة الغزو التركي لشمال سوريا.

ذوو الأصول التركية)، ويتركز معظمهم في إقليم شينجيانغ غرب الصين، وقد اعتبرت الصين من المنظمات الإرهابية الرئيسية^{٣٩}، وكذلك لها تحركات في كل من شبه جزيرة القرم، وروسيا، وأذربيجان، والجمهوريات التركية الأخرى.

وفي أوروبا، رصدت ألمانيا تحركات لمنظمة تتبنى مواقف قومية تركية متطرفة، ومناصرة لحزب العدالة والتنمية التركي الحاكم، وهي جماعة "أوسمانن جيرمانيا" التي تتبنى مواقف قومية تركية ويمينية متطرفة^{٤٠}.

خامساً: المناطق المستهدفة في سياسة "العثمانية الجديدة"

١- الشرق الأوسط:

أ- سوريا:

دخلت تركيا على خط الحدث السوري وقررت الحكومة التركية سحب العاملين في سفارتها وإعلان موقفها الذي تمثل بـ "نصرة الشعب السوري"، والوقوف إلى جانب "الثوار"، وكانت من أكثر المحرضين-إلى جانب قطر-على تأجيج الأوضاع، حتى وصل الحال إلى ما هو عليه الآن، فقد دعمت وساندت معظم الفصائل المسلحة، وكانت البوابة الرئيسية لدخول المتطرفين إلى سوريا والخروج منها، وتم توثيق علاقاتها مع معظم الفصائل المقاتلة، وفي مقدمتها الجماعات الأكثر تطرفاً؛ داعش والنصرة وحركة نور الدين الزنكي وغيرها.

اعتبر أردوغان نشوب الأزمة السورية فرصة ثمينة لدعم جماعات إسلامية تسمح له بالوصول إلى موقع إقليمي متقدم، من خلال الاستفادة من "النجاح" المتوقع للإسلاميين المتطرفين في المنطقة، فبدأ بتقديم دعم غير محدود للفصائل المسلحة في الخفاء والعلن، واستقطب الشخصيات "السياسية المعارضة" من خلال منحهم، بالتعاون مع قطر، رواتب عالية، وفتح لهم مكاتب خاصة، وجمعهم تحت مسمى "الائتلاف المعارض"، فارتفعت هذه المجموعة إلى سياسات حزب العدالة والتنمية الحاكم، وما تزال تنفذ رغبات حكومته فقط.

إن التأثير الإخواني في الجسم السياسي "للمعارضة" واضح تماماً؛ فهم يشكلون النقل الأهم في هذا الجسم، وهم الفئة التي تعتمد عليها أنقرة بشكل أساسي، في حين أن الهيكل العسكري

^{٣٩} الذئاب الرمادية بتركيا.. هل ستكون الوجه الآخر للحرس الثوري الإيراني؟!
^{٤٠} المصدر السابق

المنتشر في مناطق الصراع، ويحظون بالحماية التركية والدعم القطري، يتشكل من فصائل إسلامية متشددة لا تختلف عن داعش والنصرة من حيث الممارسات الميدانية.

احتلت تركيا عدد من مدن الشمال السوري تحت ذريعة محاربة الكرد، ولكنها في الحقيقة تستغل هذا السبب لتحقيق هدفها غير المعلن، من خلال التوسع في جميع المناطق التي يشملها "الميثاق المللي".

ب-العراق:

بدعوى حماية السنة في العراق، يحاول الرئيس التركي تأجيج المحاصصة الطائفية في الجغرافيا السياسية العراقية، التي تزيد أوضاع هذا البلد تعقيداً، عبر دعمه لمليشيات عسكرية سنية بالمال والسلاح والتدريب؛ إلى جانب تحريك عملائه ضمن الإخوان عبر ذراعها السياسية "الحزب الإسلامي" لتمهيد الأرض لموطئ قدم الخليفة العثماني المزعوم.

حاول أردوغان، قبيل وأثناء معركة الموصل (١٦ أكتوبر ٢٠١٦ - ٢٠ يوليو ٢٠١٧)، بثتى الطرق، المشاركة في عملية تحرير ثاني أكبر مدن العراق من حيث عدد السكان بعد العاصمة بغداد، من قبضة تنظيم داعش الإرهابي التي احتلها عام ٢٠١٤، كونها من أهم مناطق الميثاق المللي، حيث تزعم أنقرة أن الموصل "ميراث عثماني" تخلت عنه قسراً بعد الحرب العالمية الأولى بمقتضى اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣، ويطالب إردوغان بتعديل الاتفاقية التي رسمت الحدود التركية الحالية. ووسط هذه الفوضى السياسية ظهر دور الحزب الإسلامي العراقي، الذي يعد الذراع السياسية لجماعة الإخوان، فعلى لسان أمينه العام إياد السامرائي، انتقد الموقف العراقي الراض للتدخل التركي مدعياً أن أنقرة تريد مساعدة العراق في استعادة الأمن بمحافظة نينوى ومركزها الموصل^{٤١}.

تعد تركيا الموصل وكركوك مناطق تركية، ولها الأحقية بحمايتها، وقد صرح إبراهيم كالن، المتحدث باسم الرئاسة التركية: "نعم فيها الأكراد وفيها العرب أيضاً إلا أن الهوية الأساسية لكركوك أنها مدينة تركمانية"، وأضاف السياسي التركي أن "خمسة آلاف متطوع قومي على الأقل مستعدون وينتظرون الانضمام للقتال من أجل الوجود والوحدة والسلام في المدن التي

^{٤١} أوراق أنقرة بالعراق (٢) .. الإخوان ينصّبون إردوغان خليفة لـ"سنة بغداد".

يقطنها التركمان، خاصة كركوك^{٤٢}، لذلك أثار شمول كركوك بالاستفتاء الدستوري واستفتاء الاستقلال غضب تركيا.

ج- كردستان:

أسفر تفكك الاتحاد السوفياتي عن تحولات جيوسياسية جذرية في الشرق الأوسط، ومنها صعود القضية الكردية إلى مرتبة دولية-عالمية، وذلك لارتباطه بالدور الذي أناطته تركيا لنفسها في المجال الجيوستراتيجي الممتد من البلقان إلى الأناضول، ومنها إلى القوقاز وآسيا الوسطى، فقد تم اعتبار القضية الكردية العقبة التي قد تضع حداً لمرحلة ما يشبه إعادة المجال الإمبراطوري العثماني^{٤٣}. وقد ازداد إمكانية تفعيل هذا الدور خلال الأزمة السورية عندما استطاع الكرد أن يجدوا لنفسهم موطئ قدم في الساحة الدولية بعد أن أثبتوا كفاءتهم العالية في التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية، وهم بحاجة الآن إلى ترجمة هذا الدور سياسياً ودبلوماسياً، ولن يكون الأمر مستحيلاً عندما يدرك المجتمع السياسي-الدولي خطورة التمدد العثماني الجديد على مصالحهم الجيوستراتيجية.

أما سياسة العثمينة الجديدة التي مارسها حزب العدالة والتنمية في الجغرافيا الكردية فقد تمثلت بداية في محاولة كسب قاعدة كردية مناصرة له وفق مسارات عدة منها: ادعاء أردوغان بأن القضية الكردية قضيته، بالتزامن مع توسيع نطاق "قانون مكافحة الإرهاب"، حيث طالت الاعتقالات الأطفال والنساء الكرد. وأسهم في تشكيل مجموعة رأسمال كردي متواطئ مع أجنذاته، وأسس مراكزها في المدن المهمة في جنوب وشمال كردستان. كما أسس منظمات المجتمع المدني المتظاهرة بالكردايتية، وأردفها بوسائل إعلام مارست الحرب النفسية ضد الشعب الكردي بشكل واسع، مع فتح المجال أمام الأنشطة الرياضية والفنية؛ فضلاً عن تسييس الدين ومحاولة تشكيل "حماس كردي" (نسبة إلى منظمة حماس الفلسطينية التي أسسها الموساد لإضعاف منظمة التحرير الفلسطينية) يحمل شعار الكردايتية، وتفعيله وترقيته إلى الصدارة، مع إنشاء ثانويات دينية وتكثيف دورات تعليم القرآن وبناء الجوامع لتسخيرها جميعاً لصالح التصفية الثقافية، والمضي في إنكار الوجود الكردي والتعتيم على نضال الكرد من أجل الحرية^{٤٤}.

^{٤٢} أهمية "كركوك" التاريخية والاستراتيجية بالنسبة لتركيا.

^{٤٣} نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، ص ٢٧-٢٨.

^{٤٤} أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، مج ٥، ص

انتشرت المراكز الاقتصادية التركية بشكل لافت في جنوب كردستان، وتسربت إلى كافة القطاعات تقريباً، فمن مساهمتها في الشركات النفطية إلى الاستثمارات في الشركات العقارية، وصولاً إلى التجارة العامة بكل تفاصيلها (الغذائية والخدمية والصحية وغيرها)، وهو ما يشكل تعوُّلاً تركياً اقتصادياً منقطع النظير، ويجعل الإقليم أسير الرغبات التركية ومحكوماً بإرادتها.

وعلى الصعيد العسكري، فقد أنشأ الترك، قبل AKP وما بعدها، عدة قواعد عسكرية في إقليم كردستان، انتشرت في مواقع حساسة جداً، وبات من الصعوبة بمكان المطالبة بمغادرتها على المستويين العراقي والكردي. وفي غرب كردستان (روجافا)، فقد استولت القوات التركية عبر جيشها والفصائل المسلحة الموالية لها على المنطقة الممتدة ما بين جرابلس والباب أولاً ثم عفرين، وأخيراً المنطقة الممتدة بين رأس العين/ سري كانيه وتل أبيض/ كري سبي، وهي مراكز تدخل في صلب مفهوم "الميثاق المللي".

عند إدراك هذه الوقائع يتم فهم مسألة التخوف التركي الهائل من القضية الكردية بشكل مختلف، كما لم تحسب له حساب من قبل، فالدور الكردي يهدد صميم فكرة "العثمانية الجديدة"، إلى جانب تحديات أخرى تواجهها تركيا بالطبع. فما زاد من النزعة القومية التركية بروح هجومية هو ظهور الدول التركية الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث أسهمت في إيجاد المناخ الملائم، سياسياً وفكرياً، لتحريك مشروع "الجامعة التركية"، وقامت أنقرة فيها بدور الزعامة لهذا العالم الواسع، مما أضفى على الموقف التركي حيال المسألة الكردية طابعاً قومياً متشدداً.

د - مصر:

شارك أردوغان في التخطيط للاستيلاء على مصر ضمن مشروع تنظيم الإخوان المسلمين المسمى "بالخلافة الكبرى"، فقد اصطحب رجال الأعمال الأتراك إلى مصر أملاً في السيطرة السياسية والاقتصادية على مصر عقب سقوط حسني مبارك، إلا أن طموحاته وآماله راحت أدراج الرياح بعد عام واحد فقط، حينما قامت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وانحاز الجيش المصري لمطالب الجماهير الغفيرة، وتم إنهاء حكم الإخوان^{٤٥}.

^{٤٥} السياسة التركية الخارجية.. الكوارث والأخطار تحدى أوروبا.

سحبت تركيا سفيرها من القاهرة بعد الإطاحة بمحمد مرسي والحكومة الإسلامية، وخفّضت التمثيل الدبلوماسي، وبدا الموقف التركي وكأنه يهدم جسور العلاقة مع القيادة المصرية الرسمية حتى على المدى البعيد، فقد صرّح أردوغان قائلاً: "أن أنقرة لن تحترم أبداً أولئك الذين يستولون على السلطة بانقلاب"^{٤٦}.

شهدت العلاقات المصرية التركية انقلاباً كبيراً مع تفجر الاحتجاجات المصرية في كانون الثاني ٢٠١١، حيث دعمتها تركيا منذ الأيام الأولى، ووجه أردوغان خطاباً لحسني مبارك يطالبه بالاستماع لرغبة شعبه^{٤٧}، وأكدت أنقرة ذلك من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس التركي عبدالله غول كأول رئيس يزور مصر بعد شهر من تنحي مبارك، وأعقب ذلك قبل نهاية العام الزيارة الشهيرة لأردوغان بصحبة مائتين وثمانية رجل أعمال تركي وسط ترحيب كبير من أنصار الإخوان، وتم خلالها توقيع ٢٠ اتفاقية تجارية^{٤٨}، ويبدو أن ذلك أثار حماسة التيار الإخواني المتطلع إلى بلوغ السلطة في مصر، وأسفرت الانتخابات عن فوز مرشحه محمد مرسي، فوجد كل منهما في الآخر سنداً له.

فتح وصول مرسي إلى السلطة الطريق واسعاً أمام تركيا لتكوين خريطة جديدة في الشرق الأوسط، فأنقرة ستمثل مع مصر ثقلاً إقليمياً غير مسبوق منذ مائة عام على الأقل، ولم يمض شهران على توليه الحكم إلا وكان مرسي مدعواً لحضور المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية في أيلول ٢٠١٢^{٤٩}، وحظي هناك بترحيب كبير، كما شهدت تلك الفترة سقفاً مرتفعاً في الموقف التركي المصري من الحرب الإسرائيلية على غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢، مما أثار توجس إسرائيلي من هذا التقارب.

انهارت الأحلام التركية فجأة تحت وقع صدمة الانقلاب العسكري الذي نفذه عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع المصري، في ٣ تموز ٢٠١٣، ولا يخفى على أحد أنه انقلابٌ نفذه المعسكر المعادي لأردوغان في منطقة الشرق الأوسط بدءاً من إسرائيل ومروراً بالإمارات والسعودية، وكذلك إيران التي أزعجها موقف مرسي من الأزمة السورية ولم تجد فيه الحليف الذي كانت تتأمله.

^{٤٦} العلاقات التركية - الإسرائيلية وثورات الربيع العربي "٢٠١٥-٢٠٠٢"

^{٤٧} رجب طيب أردوغان يدعو مبارك إلى الإصغاء إلى مطالب شعبه، نشرت في: ٢٠١١/٠٢/٠١.

^{٤٨} محمد إلهامي، العلاقات المصرية التركية: الجذور والثمار، المعهد المصري للدراسات، ١٠ كانون الأول ٢٠١٧.

^{٤٩} الرئيس مرسي يصل تركيا ويحضر فعاليات مؤتمر حزب العدالة والتنمية الحاكم، الأهرام، ٢٠١٢/٠٩/٣٠.

كان الموقف التركي حاداً وصلباً تجاه الانقلاب العسكري في مصر، فقد وفرت تركيا للمعارضة المصرية التي لجأت إليها قنوات فضائية تهاجم الانقلاب العسكري وسياسته، واستضافت المؤتمرات والفعاليات السياسية لهم، إلا أن ضعف المعارضة وعجزها في إدارة المعركة مع النظام في مصر انعكس على مستوى التصلب التركي المتمثل بطلب عودة مرسي إلى الحكم، والتراجع تدريجياً إلى المطالبة بإسقاط حكم الإعدام عنه.

أعلنت مصر جماعة الإخوان المسلمين تنظيمياً إرهابياً أواخر عام ٢٠١٣^{٥٠}، وكان النظام المصري الجديد قد بدأ بشنّ حملات سياسية وإعلامية ودبلوماسية عنيفة على تركيا، وخصص العديد من مقدرات مصر ومجهودها لفضح وإعاقة السياسة التركية، وتحركت المؤسسات المصرية بالتوافق مع إسرائيل والإمارات في محاولة لتحطيم النفوذ التركي، وعقدت مصر اتفاقيات مع قبرص واليونان لترسيم الحدود البحرية، التي تضيّع على تركيا حقولاً نفطية في منطقة شرق المتوسط، وأسهمت بشكل فعال في رصد ومتابعة محاولة الانقلاب العسكري في تركيا في ١٥ أيلول ٢٠١٦.

هـ- فلسطين:

إن علاقات حركة حماس مع تركيا وقطر وإيران، تأتي وفق الفكر الذي تنتمي إليه حماس، وهو فكر جماعة الإخوان المسلمين، وقد اعتبرت حماس نفسها جزءاً من هذا التنظيم وفق المادة الثانية من ميثاقها. وقد رأت قيادات حماس في تركيا ملاذاً آمناً لها بعد فرارها من سوريا إثر اندلاع الحرب الأهلية فيها، حيث استطاعت توجيه خلايا حماس العسكرية في الضفة الغربية والأردن، وتحويل مئات الآلاف من الدولارات إلى أنشطة حماس المسلحة. في حين أن السلطات التركية تشرف على تدريبات حماس العسكرية في البلاد، حيث يقوم نشطاء حماس في تركيا بتجنيد فلسطينيين يعيشون في تركيا والأردن وسوريا ودول عربية أخرى، ويتم إرسالهم إلى مكتب خاص في إسطنبول، يقوم بدوره بفرزهم إلى معسكرات تدريبية خارج المدينة^{٥١}.

حاولت تركيا من خلال حركة حماس الوصول الى دور مؤثر في الشرق الاوسط، وهذا ما أثار غضباً من قبل إسرائيل، فقد فتحت تركيا الأبواب أمام قادة حماس، وقدمت الدعم لهم،

^{٥٠} مصر تعلن الإخوان المسلمين جماعة إرهابية يحاكمها القانون، وكالات، ٢٥ كانون الأول ٢٠١٣.
^{٥١} نهج تركيا في مكافحة الإرهاب.

لتكون القضية الفلسطينية ورقة بيدها تستخدمها في أي وقت تشاء، وبرز ذلك في العديد من المناسبات، على الرغم من العلاقات الوطيدة بين أنقرة وتل أبيب^{٥٢}. في الوقت الذي نأت فيه الدول العربية ومنها السعودية بنفسها عن الحركة، وتحركت نحو تحسين علاقاتها بإسرائيل^{٥٣}.

كان انفتاح تركيا على حركة حماس، التي كانت تتخذ من دمشق مقراً لها، ودخولها في ملف المصالحة الفلسطينية كوسيط بين السلطة الفلسطينية و"حماس"، أو لتخفيف التوتر بينهما، كان يهدف إلى تنشيط دورها في الشرق الأوسط، الذي كان منوطاً بمصر والجامعة العربية فقط، وكان نجاح تركيا في أداء هذا الدور؛ لا سيما بعد مواجهة أردوغان لشمعون بيريز في مؤتمر دافوس عام ٢٠٠٩^{٥٤} وإرساله سفينة "مافي مرمرة" عام ٢٠١٠ في محاولة لكسر حصار غزة، كان يستقطب تعاطفاً شعبياً عربياً وإسلامياً، وهو ما كان يشكل حرجاً سياسياً للأنظمة العربية التي شعرت بصعود نجم كل من تركيا وإيران اللتين جمع بينهما دعم حركة حماس، في الوقت الذي انحاز فيه النظام الرسمي العربي للسلطة الفلسطينية، وقد تسبب هذا الأمر في ظهور حساسيات لم تستطع القنوات الدبلوماسية من إزالتها حتى جاءت أزمة "الربيع العربي".

٢- الخليج العربي:

أ- سلطنة عمان:

لم يبد العثمانيون الجدد حماساً تجاه عُمان في البداية، لكنهم تحركوا منذ عام ٢٠١١ بشكل ملحوظ، وقرروا أن يحصدوا ما زرعه حكومة أجاويد سابقاً في عُمان، انطلاقاً من مذكرة التعاون العسكري ثم تعميق العلاقات مع مسقط، واختراقها عسكرياً واقتصادياً، بهدف ضمها للمحور التركي في نهاية المطاف^{٥٥}.

^{٥٢} كيف ارتبطت حركة "حماس" بعلاقات قوية مع قطر وتركيا وإيران؟

^{٥٣} ديلي تليغراف: تركيا "تسمح لحماس بالتآمر لشن هجمات" على إسرائيل.

^{٥٤} أردوغان يغادر دافوس غاضباً بعد مشادة كلامية مع الرئيس الإسرائيلي.

^{٥٥} بيزنس الموت .. تركيا تستغل مخاوف مسقط لتغرقها بالسلاح.

ب-البحرين:

حاولت حكومة أردوغان التقرب من البحرين بواسطة جماعة الإخوان المسلمين "جمعية الإصلاح، التي قدمت الأموال لصالح تركيا ومشاريعها، فكانت واحدة من الشركاء المانحين لجمعية "الصداقة والتعاون اليمنية التركية"، الممولة أيضاً من الأوقاف التابعة لحكومة إردوغان^{٥٦}.

ج-قطر:

لجأت تركيا إلى قطر لتزويدها بالغاز عقب أزمة إسقاط الطائرة الروسية على الأراضي التركية بعد أن قامت موسكو بفرض عقوبات تجارية على تركيا، وكان لقطر دور مهم في تخفيف حدة تأثير هذه العقوبات على تركيا خاصة في مجال الطاقة. وفي ظل احتدام الصراع الجيوستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بين موسكو وواشنطن من جهة والسعودية وإيران من جهة أخرى، وجدت تركيا في قطر الحليف الاستراتيجي الوحيد المتبقي لها في منطقة تشهد سياسة استقطاب قوية، وقد جاءت اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين عام ٢٠١٥ لتؤكد عمق العلاقة بين البلدين؛ إذ وقفت قطر مع تركيا في مواجهة محاولة انقلاب تموز ٢٠١٦، وردت تركيا بدعم سريع وغير محدود لـ حليفها قطر بعد تعرضها للحصار خلال الأزمة الخليجية منذ حزيران ٢٠١٧، وتمثل في مد جسر جوي وبحري لنقل البضائع والمعدات إلى السوق القطرية، كما أن حجم التبادلات التجارية وصلت لمستويات قياسية^{٥٧}، وقد بلغت اجتماعات القمة بين الرئيس التركي وأمير قطر ما يقارب ١٥ قمة، وأبرزت توقيع نحو ٤٠ اتفاقية في مجالات مختلفة^{٥٨}.

إن أكثر ما جعل التقارب ممكناً وقوياً بين هذين البلدين هو تبني قطر لمنظمة الإخوان المسلمين، وتأمين الحماية والملاذ لها، وقد تمكنت هذه الجماعة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وعبر العديد من دعائها أمثال يوسف القرضاوي وغيره، من الوصول إلى شريحة واسعة في العالمين العربي والإسلامي، وترافق هذا النشاط مع بروز اتجاهات حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وقد اتضحت ملامح هذا التلاحم مع بداية أزمات "الربيع العربي"، حيث تم كشف العديد من التقاطعات التي كانت تجمع هاتين الدولتين في تعاملهما ودعمهما

^{٥٦} [إخوان البحرين.. الجنسية عربية والولاء لـ"إردوغان"](#).

^{٥٧} [جسر جوي غذائي بين إزمير والدوحة، ترك برس، ٢٠١٧/٠٦/١٢.](#)

^{٥٨} وكالة الأناضول للأخبار، [حول الاجتماع الرابع للجنة الاستراتيجية التركية القطرية العليا، Daily Sabah، ٢٠١٨/١١/٢٦.](#)

لقوى الإرهاب في العالم العربي، وقد أصبحت الآن مكشوفة. كما إن المصالح الاستراتيجية، والاقتصادية، والسياسية جمعت الدولتين اللتين أصبحتا تعانيان من العزلة أكثر من دول الأزمات نفسها، وكان ذلك كافياً ليزيد من حالة التقارب الذي استغلته تركيا في خدمة سياستها التوسعية؛ إذ تمكنت من نشر آلاف الجنود الأتراك على الأراضي القطرية حسب بنود اتفاقية عسكرية سرية تم الكشف عنها مؤخراً، وتبين أن أحد أهم بنودها يفيد بعدم جواز ملاحقة أي جندي تركي متواجد في قطر أو محاكمته في حال ارتكابه أي انتهاكات قانونية، كما تبين أيضاً بأن هذه الاتفاقية لا تجيز اللجوء إلى طرف ثالث، سواءً كانت دولة أو منظمة دولية، من أجل فض النزاعات أو الخلافات التي يمكن أن تنشأ عنها بين الدولتين^{٥٩}.

د - اليمن:

يسعى الأتراك حالياً إلى تأسيس كيان مماثل لكيان إيران تقوده حركة الإخوان المسلمين في اليمن، وبدأ العمل التركي على هذا المشروع منذ وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى السلطة في تركيا، وازدادت وتيرة التحركات التركية على الأرض اليمنية بعد أزمات الربيع العربي التي وصلت إلى عدة أقطار عربية بينها اليمن.

عمل الأتراك بسرية تامة مع حركة الإخوان المسلمين في فترة حكم نظام صالح، وذلك على محاور مختلفة كان أبرزها المحور التجاري، حيث دعمت تركيا عبر حزبها الحاكم الإخوان المسلمين في اليمن بالمال والاستشارات والخدمات الفنية للعمل المصرفي، واستطاع الشيخ حميد الأحمر (أحد قيادات إخوان اليمن) أن يبني إمبراطورية تجارية كبيرة بمساعدة الأتراك. وبعد انطلاق الثورات في العالم العربي وجدت تركيا الباب مفتوحاً لها لتلعب دوراً كبيراً في دعم أنشطة حركة الإخوان المسلمين في اليمن، فقد قام حزب العدالة والتنمية التركي بتدريب أكثر من ٨٠٠ من كوادر حزب الإصلاح، من ذوي التوجه الإخواني، في مجالات عديدة، أبرزها التنمية البشرية، والتخطيط، والتقنيات الحديثة في الاتصالات، والتخطيط العسكري، وإدارة المؤسسات الصحية والتعليمية، ومجالات أخرى مختلفة.

بعد رحيل نظام صالح عن الحكم ظهرت التحركات التركية صوب اليمن بشكل علني ولم يتحرج سفير تركيا من لقاء قيادات إخوان اليمن وتنسيق تحركات تصب في مجرى تأسيس قوة

^{٥٩} محمود رشدي، الاتفاق العسكري بين قطر وتركيا.. احتلال بوثيقة سرية، رؤية، ٢٠١٩/٠١/١٢.

سياسية حليفة لتركيا، وهو ما تم بالفعل، حيث استطاعت تركيا أن تجمع أجنحة حركة الإخوان المسلمين كلها في اليمن تحت لواء العدالة والتنمية بالتوازي مع مشروع مماثل في مصر بحيث يكون لتركيا النفوذ الأكبر على ممرات الملاحة المائية في جنوب وشمال البحر الأحمر حيث تطل مصر واليمن^{٦٠}.

بلغ التناقض في التعامل التركي مع الأطراف اليمنية حدَّ الغرابة، فقد عملت هيئة الإغاثة التركية في صنعاء ومناطق سيطرة الحوثيين، ما شكل دعماً مباشراً من حكومة أردوغان لميليشيا الحوثي، وشبه اعتراف بالميليشيا الحوثية^{٦١}. في الوقت الذي أجرى فيه عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، زيارة لتركيا في الفترة ما بين ١٦-١٨ شباط/ فبراير ٢٠١٦، تلبية لدعوة موجهة إليه من قبل أردوغان، كما شارك وزير الخارجية اليمني في القمة الإسلامية الطارئة حول القدس في ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٨ في إسطنبول^{٦٢}. في حين نقلت وكالة "سبوتنيك" الروسية أن أكثر من ٤٠٠ مسلح، جميعهم من جنسيات أجنبية، يتبعون تنظيم القاعدة، تم نقلهم من إندلب إلى الأراضي التركية، ومنها إلى الصومال ثم اليمن، مشيرة إلى أن هؤلاء المسلحين وفدوا على شكل مجموعات صغيرة يتراوح عدد أفرادها بين ٨ و ١٥ شخصاً^{٦٣}.

تسعى تركيا من خلال حزب الإصلاح الإخواني الموالي لها، ومن خلال الدعم القطري المادي والإعلامي والمعنوي وأطراف أخرى في المنطقة إلى استعادة هيمنتها العثمانية على اليمن، لإدراكها أهمية موقعها الاستراتيجي، ولبسطة نفوذها على دول المنطقة^{٦٤}.

إن ملامح تنسيق إيراني تركي قطري في اليمن بات أمراً ملموساً في ظل التطورات الأخيرة التي شهدتها الملف اليمني، والإشارات التي بعثتها أنقرة تدل على تحوّل موقفها إزاء الحرب في اليمن، وتبنيها للرؤية القطرية التي تسعى إلى المواءمة بين دعمها للحوثيين وارتباطاتها بجماعة الإخوان المسلمين في اليمن^{٦٥}.

^{٦٠} علاقة غير مشروعة بين تركيا و حزب الإصلاح عبر حميد الأحمر.

^{٦١} بعد تجميد أموال «صالح» و «الحوثي».. تركيا تحاول اصطلياد النفوذ في مياه عكرتها الحرب.

^{٦٢} العلاقات السياسية بين تركيا واليمن.

^{٦٣} تركيا تواصل تصدير الإرهاب وتعيد زراعة "القاعدة" في اليمن.

^{٦٤} إيران و تركيا.. خيوط التآمر الخبيث.

^{٦٥} تنسيق تركي إيراني في اليمن بمشاركة قطرية تحسبا لمرحلة ما بعد الحرب.

٣- شمال أفريقيا:

أ- ليبيا:

عارضت تركيا في البداية أية عملية عسكرية ضد ليبيا إبان انتفاضة عام ٢٠١١، ورأت أن التدخل العسكري من قبل "الناتو" في ليبيا أو أية دولة أخرى سيكون له نتائج عكسية تماماً. ولكن مواقف أنقرة تغيرت بعد هزيمة القذافي؛ إذ كان لديها فرصة للوصول إلى الاقتصاد الليبي، ونشر نفوذها من خلال جماعاتها الإسلامية، ويبدو من خلال ذلك أن أنقرة أرادت أن تكون أكثر قدرة على توجيه مسار التطورات من الداخل من جهة، وتحقيق التوازن مع الطموح الفرنسي للعب الدور الريادي خلال هذه العملية، من جهة أخرى.

ظهر التدخل التركي في ليبيا بشكل واضح بعد عام ٢٠١٤، حين رفضت العناصر الإسلامية التي تمثلها حكومة الوفاق الوطني الاعتراف بالهزيمة في الانتخابات، مما أدى إلى تشكيل حكومة منافسة في طبرق يدعمها الجيش الوطني بقيادة الضابط المتقاعد خليفة حفتر.

يعد دعم أنقرة لحكومة الوفاق الوطني أحد قرارات السياسة الخارجية العديدة التي وضعتها أنقرة لمواجهة مصر وحلفائها من دول الخليج، مما دفع بعض المحللين إلى وصف الصراع الليبي بأنه حرب بالوكالة الإقليمية^{٦٦}

ووفقاً لفريق من الخبراء التابعين للأمم المتحدة، فقد سلمت الشركات التركية الأسلحة إلى تحالف فجر ليبيا (وهو كتل لميليشيات متشددة)، كما اتهمت اللجنة ذاتها قطر بإرسال الأسلحة والمال إلى "المتشددين".^{٦٧} فقد وصلت أنقرة بالتنسيق مع الدوحة في دعم الجماعات المتطرفة في طرابلس ومصراته بالأسلحة، على الرغم من حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، وقد صودرت العديد من شحنات الأسلحة القادمة من تركيا^{٦٨}، وذلك من دون أية مسائلة من قبل المجتمع الدولي.

وما كان في البارحة سراً أصبح اليوم معلناً، وبات أردوغان الآن يرسل الأسلحة والتمترفين من داعش والنصرة والفصائل السورية المسلحة أمام أنظار الجميع، وحصل على موافقة برلمان

^{٦٦} تركيا في ليبيا بعد ٢٠١١.. من الدبلوماسية إلى التصعيد العسكري.

^{٦٧} تقرير أمريكي يكشف دور تركيا وقطر في تخريب ليبيا.

^{٦٨} تحالف المتطرفين: الدعم التركي والقطري للإرهاب في ليبيا.

البلاد في التدخل عسكرياً في ليبيا بعد تخوفه من انهيار الحكومة الإخوانية في ليبيا، وبالتالي انهيار أحلامه العثمانية.

يظهر هذا الاتجاه بشكل واضح في مسار العلاقات التركية مع ليبيا، فقد أصبحت أنقرة تتدخل بجرأة كبيرة في ليبيا البعيدة عن حدودها منذ اندلاع أزمته التي بدأت تدخل عامها العاشر، من دون أن تواجه أي اعتراض واضح من المجتمع الدولي.

إن العنوان الأبرز في السياسة التركية تجاه الأزمة الليبية كان التناقض والتعارض، فمع بداية الاحتجاجات في ١٥ شباط ٢٠١١ ضد حكم معمر القذافي تحفظت أنقرة بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، وعارضت فرض العقوبات، وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط.

ومع سقوط نظام القذافي في تشرين الأول ٢٠١١ اتجهت أنقرة نحو تقديم كافة أوجه الدعم للتنظيمات الإرهابية، الممثلة في "حزب العدالة والبناء"، الذراع السياسية لتنظيم الإخوان المسلمين، ومليشيات مدينة مصراتة في الغرب الليبي، كما قدمت أنقرة دعماً لتحالف "فجر ليبيا" في مواجهة "عملية الكرامة" التي أطلقها الجيش الليبي في مايو ٢٠١٤ بقيادة "خليفة حفتر"، وهو ما تسبب في توتر علاقاتها مع الشرق الليبي، حيث وجه قائد الجيش الليبي في الشرق "خليفة حفتر" اتهامات لتركيا بدعم "الإرهاب" في ليبيا، وأصدرت حكومة الشرق الليبي قراراً بإيقاف التعامل مع كافة الشركات التركية في ليبيا رداً على سياساتها الداعمة لتحالف "فجر ليبيا".

تسعى تركيا إلى توسيع نطاق نفوذها والتمدد في شمال إفريقيا بدءاً من المغرب وصولاً إلى مصر ومروراً بالسودان، وذلك لإجبار هذه المنطقة على التسليم بهذه التركيبة، التي ثبت أنها أحد عناصر الخلل في المنطقة، وذلك للحصول على نفوذٍ شبيه بالتمط العثماني من خلال شركائها الإخوان، مهما كلف ذلك هذه المنطقة من ثمن. ومن الأسباب المادية الأخرى التي تدفع تركيا في هذا الاتجاه هو السعي للحفاظ على استثماراتها هناك، وضمان الحصول على حصة جيدة للشركات التابعة لها، ومنع خروج الأموال الليبية من تركيا، والتي تقدر بنحو ٢١ مليار

دولار، وغالبيتها تعود لفترة حكم معمر القذافي^{٦٩}؛ فضلاً عن أموال الجماعات الإسلامية بمختلف مشاربها، والتي حولت تركيا إلى ما يشبه بنوك إيداع لها.

تطالب القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة بإدانة تركيا وفتح تحقيق حول هذه الممارسات؛ ولاسيما فيما يتعلق بشحنات الأسلحة التي تم ضبطها أواخر العام ٢٠١٨، وبداية عام ٢٠١٩، والتي تشكل خرقاً للقرار الدولي المفروض على ليبيا بشأن حظر توريد الأسلحة إليها منذ عام ٢٠١١، وقد بدأ عدد من نشطاء المجتمع المدني، والسياسيين والحقوقيين، والإعلاميين، والمهتمين بالشأن العام في إصدار بيانات بشأن التدخلات التركية السافرة^{٧٠}، ومن غير المستبعد التحرك باتجاه المجتمع الدولي لمحاسبة أنقرة على جرائمها في ليبيا، مما قد يسمح بفتح ملفات أخرى من سجل التجاوزات التركية في غيرها من الأماكن.

ب- الجزائر:

لم تكن الجزائر بعيدة عن الأهداف التركية، حيث بنت حكومة أردوغان علاقات وثيقة مع حركة مجتمع السلم (حمس) المقربة من الإخوان المسلمين، فقد وقفت قياداتها بوضوح تام مع أردوغان، وبررت له كل ما يرتكبه من سياسات، وترى في حزب العدالة والتنمية في تركيا أفضل نموذج يمكن الاقتداء به^{٧١}.

تمثل الحركة حالياً أحد أكبر الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية الإخوانية في الجزائر، وهي لا تزال تحاول الترويج لنموذج الحزب الحاكم في تركيا، وأفكار جماعة الإخوان، ومشروع العثمانيين الجدد في منطقة المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا). وبعد دعوات متكررة على مدار عامين من قبل هذه الحركة لتركيا من أجل غزو الجزائر اقتصادياً استجاب أردوغان في فبراير ٢٠١٨، وقام بزيارة إلى الجزائر، وافتتح منتدى رجال الأعمال الجزائريين - الأتراك، داعياً المستثمرين في بلاده إلى العمل بقوة في الجزائر.

وجد الأتراك الفرصة في الحراك الشعبي ضد إعلان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة نيته الترشح لفترة رئاسية جديدة، وأوعزوا إلى الإخوان في النزول إلى الشارع؛ فقد أشارت العديد

^{٦٩} محمد أوب الفضل، الصمت الأممي والدولي يرسخ الدور التركي في ليبيا، صحيفة العرب، ٢٠١٨/١٢/٢٣.

^{٧٠} أحمد جمعة، تركيا تواصل دعم جماعات الإرهاب في ليبيا، اليوم السابع، ٢٠١٨/١٢/٠٢.

^{٧١} حمس الجزائر والعدالة والتنمية التركي: أي علاقة؟

من التقارير إلى الأصابع التركية التي تلعب من خلف الأحداث لتحريك الشارع الجزائري، ومساعدة الإخوان للوصول إلى الحكم^{٧٢}.

دخلت تركيا على خط الجزائر بتصريحات استفزازية تحرض الشعب ضد جيشه، وتدعو إلى الفوضى في محاولة لتحقيق أهدافها من خلال تيار الإخوان هناك، وهو تصرف ليس بغريب على تركيا وقطر، فقد أصبح لديهما باع وخبرة في تأجيج الصراع في الدول العربية عبر استغلال الفوضى الحاصلة على إثر ثورات الربيع العربي، وما تبع ذلك من دمار واقتتال تدفع ليبيا وسوريا والعراق ثمنه إلى اليوم.

ج- تونس

سعى حزب العدالة والتنمية من خلال علاقاته المشبوهة مع حركة النهضة منذ وصولها إلى الحكم بعد نجاح الثورة التونسية (ديسمبر ٢٠١٠-يناير ٢٠١١)، إلى مد جذور له في الدولة الإفريقية، لتكون قاعدة استراتيجية ينطلق منها ويبسط نفوذه، وينشر مشروعه التوسعي في شمال إفريقيا.

إن علاقة حزب العدالة والتنمية بحركة النهضة من الناحية الفكرية أقدم بكثير من العلاقات السياسية والدبلوماسية، ولكنها ظهرت للعلن منذ أن أعلن رجب أردوغان، رئيس الوزراء التركي آنذاك، دعمه للثورة التونسية عقب نجاحها، وكانت أنقرة من أوائل الدول الداعمة للحراك الذي رأته فيه فرصة للوصول للحركة الإخوانية إلى الحكم بعد ثلاثة عقود من حظرها، وكان وزير الخارجية التركي أول الزوار لتونس في فبراير ٢٠١١، أي بعد نحو شهر من سقوط نظام زين العابدين بن علي. واستمرت مساندة الأتراك المادية والإعلامية لحركة النهضة التي لا تخفي علاقتها بحزب العدالة والتنمية، لدرجة أن صور رجب تنتشر في كل مكان داخل مقرها^{٧٣}.

استطاعت حكومة العدالة والتنمية من اختراق الصف العربي في شمال إفريقيا من بوابة تونس، وبالتحديد من خلال حركة النهضة الإسلامية، ذات التوجه الإخواني، التي توصف بأنها "وكيل تركيا في البلاد"، حيث استمرت في الحفاظ على علاقات استراتيجية، واقتصادية، وعسكرية متينة مع تونس، وسط هواجس مختلف الأوساط السياسية والشعبية من التغلغل التركي،

^{٧٢} "حمس" كلمة السر (٢) .. إردوغان يمول إخوان الجزائر للوصول إلى الحكم.
^{٧٣} ذراع سياسي للعثماني .. إخوان تونس في خدمة إردوغان.

وتحوّل تونس إلى قاعدة خلفية لها، فقد تعالت الأصوات التي حذرت من مخاطر هذا التغلغل الذي توسع منذ زيارة أردوغان لتونس في ٢٧ كانون الأول ٢٠١٧ في سياق جولة إفريقية شملت إلى جانب تونس كلاً من السودان وتشاد، حيث كشفت عن طموحات تركية عسكرية في عموم المنطقة^{٧٤}.

إن افتتاح تركيا قاعدة تدريب عسكرية في الصومال، وبناء مرسى لصيانة السفن الحربية في السودان؛ فضلاً عن سماح السلطات القطرية لها بنشر دفعة جديدة من جنودها في قطر ضمن إطار اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين، يعني أن المخطط التركي يخفي أطماعاً توسعية تتجاوز في أبعادها تونس لتشمل المنطقة بأسرها.

د - المغرب

إن ما يميز حركة الإخوان المسلمين في المغرب هو تشابه اسم حزبها الإخواني مع اسم حزب العدالة والتنمية، وزيادة على ذلك اشتراكهما بالشعار نفسه، وهو شعار المصباح الذي اتخذته "العدالة والتنمية" المغربي عام ١٩٩٨ رمزاً انتخابياً له، وهو الشعار ذاته الذي تبناه لاحقاً حزب "العدالة والتنمية" التركي.

هناك الكثير من القواسم المشتركة التي تجمع "حزب العدالة والتنمية" المغربي بنظيره التركي، بل إن العلاقة بينهما وطيدة الصلة، نتيجة تطابق الأفكار والتوجهات الإخوانية لدى الحزبين، ناهيك عن اتباع كلا الحزبين لنفس النموذج المهادن الذي يدعي الالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية، والحفاظ على الدستور. ويشترك كلا الحزبين في أن كلاهما خرج من رحم الحركة الإسلامية الإخوانية، بيد إنهما يزعمان أنهما لا ينتميان إلى هذا التنظيم، في الوقت الذي تعكس خطابات كلا الحزبين، وسياساتهما، وممارساتهما امتداداً بيئياً لفكر الإخوان. والأهم من كل ذلك، دعوة حزب "العدالة والتنمية" الإخواني في المغرب إلى إعادة بعث الخلافة العثمانية على غرار ما يتوهمه أردوغان زعيم "العدالة والتنمية" التركي.

وهي الفكرة التي تجعل الحزب يلقي كل الدعم والتأييد من أنقرة، التي تجد فيه أفضل وكيل لها في المملكة المغربية، لتنفيذ مشروعها الاستعماري في شمال إفريقيا، وإعادة بسط نفوذها على هذه المنطقة التي ظلت لقرون تعاني من ويلات الاحتلال العثماني.

^{٧٤} الجمعي القاسمي، التغلغل التركي في تونس يثير مخاوف متصاعدة، صحيفة العرب، ٢٠١٨/٠٧/١٢.

ارتدى عبد الإله بنكيران في أحضان إردوغان منذ اللحظة الأولى، ولم يفوت فرصة في الإشادة بتجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، وأظهر دعماً واضحاً لسياسات إردوغان. وكان من أوائل الحاضرين، بصفته رئيساً للحكومة المغربية، في حفل تنصيب إردوغان رئيساً للجمهورية التركية بعد تعديل الدستور التركي، وتحويل الحكم من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي^{٧٥}.

٤ - إفريقيا:

أ - الصومال:

استغلت تركيا الأوضاع المأساوية في الصومال، حيث أبدى إردوغان اهتماماً كبيراً بها منذ العام ٢٠١١، وأمر ببناء أكبر مجمع دبلوماسي تركي في مقديشو، إلى جانب إنشاء مركز للتدريب العسكري ومدرسة عسكرية، وحاز شركاؤه على حقوق التشغيل لمرافق المطار والموانئ^{٧٦}.

اندفعت المؤسسات الحكومية والخاصة التركية نحو الصومال الممزقة بفعل الحرب لتقديم يد المساعدة، وأسست الحكومة بالتعاون مع الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية "تيكا" أكبر مجمع للمستشفيات في الصومال، وقامت مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية ببناء أكبر دار للأيتام في إفريقيا بمقديشو، في وقت أصبحت فيه الخطوط الجوية التركية الناقل الوحيد الذي يسيّر رحلات منتظمة للعاصمة الصومالية خلال أكثر من ٢٠ عاماً^{٧٧}، وقد أنفقت تركيا أكثر من مليار دولار أميركي في إغاثة الصومال. أما "مؤسسة ديانت" فتقوم إلى جانب منظمات غير حكومية أخرى بإدارة المدارس الدينية، بينما يحمل أحد المستشفيات الصومالية اسم إردوغان، وتتولى وكالة الغوث التركية جمع النفايات^{٧٨}.

ورغم كل ذلك، فقد ظهرت أدلة جديدة حول علاقة تركيا بالتنظيمات المتطرفة في الصومال؛ إذ كشفت معلومات مستقاة من وثائق قضائية بأن وكالة الاستخبارات التركية أرسلت مئات الآلاف من الدولارات إلى حركة الشباب الصومالية، عبر عميل كان سجيناً سابقاً في معتقل "غوانتانامو". وقد تأسست هذه الحركة عام ٢٠٠٤، وأدت عملياتها الإرهابية إلى مقتل

^{٧٥} إقصاء وموامرات .. "العدالة والتنمية" النسخة المغربية للحزب الحاكم في تركيا.

^{٧٦} فساد وإرهاب .. "البيراق" رسل إردوغان لتخريب الصومال.

^{٧٧} مباغثة في الخاصرة.. إردوغان وتفويض نفوذ أبو ظبي بالبحر الأحمر.

^{٧٨} دبلوماسية المساجد.. هكذا انتصرت تركيا في معركة الزعامة الإسلامية.

عشرات الآلاف، كما وسعت من أنشطتها الإرهابية عبر الحدود لتستهدف كينيا على وجه الخصوص؛ بالإضافة إلى عدد من دول الجوار. وذكر موقع "نوردريك مونيتور"، التابع لشبكة الشمال للأبحاث والرصد المتخصصة في تتبع الحركات المتطرفة، أن الحكومة الأميركية اكتشفت عملية تحويل الأموال من الاستخبارات التركية إلى "الشباب"، وأبلغت أنقرة بالأمر، وطالبتها بتحقيق لكشف الشبكة الإرهابية التي تعمل على تمويل الحركة المتطرفة. لكن حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان أوقفت التحقيقات التي انطلقت بعد الإخطار الذي أرسله مكتب مساعد وزير الخزانة الأميركي لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية، ديفيد كوهين، في ذلك الوقت^{٧٩}.

ب- السودان

في ظل الطموح باستعادة أمجاد العثمانية سعت تركيا إلى إيجاد موطئ قدم لها على سواحل البحر الأحمر في عام ٢٠١٧، إبان زيارة لوفد تركي يتقدمه رئيس البلاد رجب طيب أردوغان للسودان، حين أعلن الطرفان عن اتفاق تنمية خصصت بموجبه السودان للأترك العمل على إحياء الطريق القديم للحجاج الأفارقة، وإنشاء رصيف بحري لتشغيل السفن المدنية والعسكرية ضمن حزمة اتفاقات استثمارية تعهدت بها أنقرة للخرطوم.

إن تحرك أنقرة نحو السودان لم يكن بحال العلاقات السياسية الطبيعية في السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة، بل هي سياسة تميزت بمساح واضحة لتقديم نفسها كقوة إقليمية كبرى عبر توسيع أراضيها، واكتساب مناطق نفوذ واضحة خارج حدودها، وعلى الأخص في المناطق الحيوية التي وقعت تاريخياً تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية.

ما يهم تركيا حقاً هو أن تحركاً كهذا من شأنه أن يرسل رسالة قوية للقاهرة حول عواقب انحيازها إلى قبرص واليونان وإسرائيل في الصراع حول تقسيم النفوذ ومناطق التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، وهو الصراع الذي يهم تركيا بشكل رئيس في الوقت الحاضر^{٨٠}.

^{٧٩} بالتفاصيل.. وثائق تكشف دعم تركيا لحركة الشباب الإرهابية.
^{٨٠} مباغتة في الخاصرة.. أردوغان وتفويض نفوذ أبو ظبي بالبحر الأحمر.

ج- نيجيريا:

إن جماعة "بوكو حرام" جماعة إسلامية نيجيرية تعني بلهجة قبائل الهوسا "التعليم الغربي حرام"، وتنشط هذه الجماعة في شمال نيجيريا وتسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية، وهي حركة محظورة رسمياً وتوصف بالإرهابية^{٨١}.

تمارس تركيا مع نيجيريا سياسة ذات وجهين، فهي تدعم بشكل خفي "جماعة بوكو حرام"^{٨٢}، ومن جهة أخرى تبني علاقات اقتصادية مع نيجيريا انطلاقاً من علاقات دبلوماسية تمتد إلى خمسة عقود مع أبوجا^{٨٣}.

أعلنت نيجيريا أنها تحقق في تقرير يقول بأن تركيا تزود "جماعة بوكو حرام" الإرهابية بأسلحة متطورة، وأفادت بأن تزويد "الجماعة" بأسلحة متطورة يمثل مشكلة خطيرة بالنسبة للأمن القومي في البلاد، مؤكدة بأن الأمر يحظى بالاهتمام على المستوى الاستراتيجي^{٨٤}.

وبحسب بعض التقارير الصحفية فإن تركيا باتت محركاً رئيسياً للتطرف الإسلامي في إفريقيا، وذلك حسب معطيات ميدانية كثيرة، فمثلاً: حين استولى المتطرفون الإسلاميون على شمال مالي عام ٢٠١٤ وحظي عناصر تنظيم القاعدة بحرية التحرك في جميع أنحاء مالي، أعرب السفير التركي في تشاد عن دعم غير مباشر للإرهابيين، حيث قال: "تنظيم القاعدة يختلف تماماً عن الإرهاب المنتشر في كل مكان، والحقيقة هي أن الإرهاب هو التدخل الفرنسي وليس ما يفعله المسلمون"^{٨٥}.

٥- دول آسيا الوسطى والقوقاز:

كان لانتهاج الحرب الباردة دور كبير في علاقات تركيا الخارجية؛ لا سيما بعد عرقلة قبولها في الاتحاد الأوروبي، فقد سعت تركيا لتوسع وزيادة نفوذها في آسيا الوسطى وذلك للاضطلاع بدور قوة إقليمية محورها القوقاز وآسيا الوسطى، عبر إحياء الفكرة الطورانية ومشاعر التضامن بين الشعوب ذات الأصول التركية^{٨٦}، وتعزيز هذا الدور من خلال فتح المدارس والجامعات

^{٨١} جماعة بوكو حرام.

^{٨٢} تسريبات تؤكد دعم تركيا لجماعة بوكو حرام في نيجيريا.

^{٨٣} السلاح التركي بيد «بوكو حرام» ودعم علني لـ«القاعدة» في مالي.

^{٨٤} نيجيريا: التحقيق في دعم تركيا لجماعة بوكو حرام الإرهابية.

^{٨٥} السلاح التركي بيد «بوكو حرام» ودعم علني لـ«القاعدة» في مالي.

^{٨٦} عبد الله فلاح عودة العضال، رسالة ماجستير، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ١٢٠.

واستقبال طلبية هذه الجمهوريات في الجامعات التركية، وكان ذلك جزءاً من خطة تورغوت أوزال لدعم الهوية والثقافة التركية في جمهوريات آسيا^{٨٧}.

إن أهم العوامل التي تدفع تركيا للتوجه نحو هذه الدول هي الموقع الجغرافي لهذه الدول، وأهمية هذا الموقع بالنسبة للقوى العظمى (أمريكا، وروسيا، والصين)؛ فضلاً عن الدافع الاقتصادي، فجميع دول آسيا الوسطى تتمتع بإمكانية الوصول إلى بحر قزوين الغني جداً بالنفط والغاز، فهو يمثل ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم^{٨٨}. هذه العوامل دفعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع هذه الدول عبر إحياء الفكرة الطورانية، وإثارة مشاعر التضامن بين الشعوب ذات الأصول التركية، هذه المشاعر سبق أن جرى تأجيحها بقوة في فترة ضعف الدولة العثمانية في محاولة لاستغلال الفراغ الذي نجم في حينه عن سقوط النظام القيصري في روسيا^{٨٩}.

كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال دول آسيا الوسطى، ولا يخفي الأتراك انتماءهم إلى شعوب آسيا الوسطى، وهم يعترفون بأن لهم تاريخاً مشتركاً وروابط ثقافية وعرقية عميقة مع هذه الجمهوريات، ويعتبر المسؤولون الأتراك أن تركيا هي بمثابة الأخ الأكبر لهذه الجمهوريات!^{٩٠}

كانت المدارس والمنح الدراسية الوسيلة الأفضل في تمرير تركيا لفكرة الجامعة الطورانية، ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٩، أنشأت أنقرة ٢٩ مدرسة في كازاخستان، و ١٨ مدرسة في أوزبكستان، و ١٣ مدرسة في تركمانستان، و ١٢ مدرسة في قيرغيزستان، و ٥ مدارس في طاجيكستان، وبلغ مجموع التلاميذ الذين درسوا في هذه المدارس أكثر من ١٦ ألف تلميذ^{٩١}، وفي مرحلة لاحقة أسسوا العديد من الجامعات واستطاعوا استقطاب عدد كبير من الطلاب.

لعبت شبكة المؤسسات التعليمية التركية، ذات المستوى التعليمي العالي، والفرص الوظيفية للخريجين لاحقاً، دوراً بارزاً في التأثير على دول آسيا الوسطى؛ لا سيما وأنها فتحت أبوابها أمام شباب هذه الدول، ومنحتهم فرصاً حقيقية لصعود السلم الاجتماعي من خلال الانخراط في النخب السياسية والتجارية^{٩٢}. كما تنفذ تركيا أيضاً برنامجاً كبيراً للمنح الدراسية يحمل عنوان

^{٨٧} المرجع نفسه، ص ١٢٢

^{٨٨} النفوذ التركي في آسيا الوسطى والتطرف الإسلامي

^{٨٩} عبد الله فلاح عودة العضائبة، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١

^{٩٠} التنافس الإقليمي والدولي في منطقة جمهوريات الإسلاميه لآسيا الوسطى.

^{٩١} المصدر السابق

^{٩٢} تركيا تواصل توسيع نفوذها في آسيا الوسطى.

"المنح التركية" للطلاب في آسيا الوسطى والدول الأخرى في المنطقة؛ فضلاً عن وجود جامعات تركية في هذه الدول، مثل جامعة "الشيخ أحمد ياساوي الدولية" التركية الكازاخية في مدينة تركستان الكازاخية، وجامعة "ماناس" التركية القرغيزية في العاصمة القرغيزية بيشكاك.^{٩٣}

في الوقت نفسه، حاولت تركيا ترسيخ نفوذها في آسيا الوسطى من خلال الدين، وذلك عبر وسيلتين منفصلتين، وإن كانتا متكاملتين بشكل عام، الأولى هي مديرية الشؤون الدينية في أنقرة، والثانية من خلال المنظمات غير الحكومية. فمن الثابت وجود نشاط ديني تركي في آسيا الوسطى، تركز إلى حد كبير في جنوب قيرغيزستان، وهي المناطق التي أنتجت غالبية المقاتلين الأجانب، ومنها سافر ما يقارب ٤٠٠٠ مقاتل، على يد تركيا، إلى سوريا والعراق للانضمام إلى تنظيم داعش.^{٩٤}

أفغانستان

كانت ذريعة التواجد التركي في أفغانستان، المشاركة في قوات حفظ السلام، إلا إنها استغلت هذا التواجد للتواصل مع الجماعات الإرهابية وعلى رأسها طالبان وتنظيم القاعدة؛ فضلاً عن الاستفادة الأهم، والتي تكمن في الحصول على خيرات هذا البلد الذي دمرته الحرب، وأهمها الزعفران، أو ما يطلق عليه الذهب الأحمر.

تسعى تركيا إلى إيجاد موطئ قدم لها في الساحة الأفغانية من بوابة مكافحة الإرهاب للتعطية على سجلها في دعم وتمويل جماعات متشددة، ولإقامة صلات أوسع مع جماعات الإسلام السياسي، وأطلقت أنقرة في العام ٢٠١١ مبادرة "مؤتمر إسطنبول من أجل أفغانستان" من أجل ما تقول إنه "تعزيز للتعاون الإقليمي مع كابول"، وهي مبادرة أسالت حبراً كثيراً حول أهدافها ومآلاتها، خاصة وسط اتهامات غريبة لتركيا بتوظيف جماعات متشددة في خدمة أجندها التوسعية في آسيا شأنها في ذلك شأن دورها في سوريا.^{٩٥}

^{٩٣} العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى.

^{٩٤} تركيا، والإسلام، وآسيا الوسطى: الأنشطة والنتائج.

^{٩٥} تركيا تنمذد في أفغانستان لإحياء مشروع الإسلام السياسي في آسيا.

٦- دول البلقان:

يحذر خبراء استراتيجيون من أن تركيا تعمل بشكل متسارع على تعميق نفوذها في البلقان خاصة مع نجاحها في تطبيع العلاقة مع روسيا عبر تنازلات محدودة في سوريا، وانكفاء أوروبا عن لعب أدوار فعالة في حماية الكيانات الصغيرة التي انضمت إليها.

إن النفوذ الكبير لتركيا في منطقة البلقان تزايد منذ وصول حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه أردوغان إلى السلطة في عام ٢٠٠٢. وكان هذا سائداً بشكل خاص في كوسوفو، حيث تستثمر الشركات التركية مئات الملايين من اليوروهات في بناء مطار الدولة وطرق سريعة وشبكة كهرباء^{٩٦}؛ فضلاً عن بناء مئات الجوامع الإسلامية التركية في البلدان الإسلامية في البلقان، في سبيل استقطاب مسلمي البلقان نحو السياسات التركية، وأحياء أمجاد العثمانيين فيها.

٧- أوروبا:

أ- ألمانيا:

يعتمد حزب "العدالة والتنمية" الإخواني في تركيا ورئيسه أردوغان بشكل واضح على المساجد التابعة لتركيا في ألمانيا للتأثير على المسلمين هناك، وبث خطاب سياسي إسلامي متشدد يدعو إلى الفوضى والتطرف وكراهية الآخر. ولذلك تجد العديد من الدراسات التي تحذر من أن "تنظيم الإخوان الإرهابي وحلفاءه من الجماعات التركية المقربة من نظام رجب طيب أردوغان يمثلون خطراً كبيراً على أوروبا، ويهددون تماسك واستقرار مجتمعاتها"^{٩٧}.

يعيش في ألمانيا نحو ثلاثة ملايين شخص من أصل تركي، وفيها ما يقارب ٢,٠٠٠ مسجد من أصل مجموع المساجد الموجودة في أوروبا والبالغ عددها ٣,٠٠٠ مسجداً مبنياً بطابع عمراني تركي، ومنها ٩٠٠ مسجداً ممولاً من قبل الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية. وهو ما يتسبب في انتقادات واسعة داخل ألمانيا، من حيث ارتباط هذه المؤسسة بحزب العدالة والتنمية التركي ولأجهزة الدولة في تركيا، وبنظام أردوغان، كما أن الهيئة متهمه بالتجسس على معارضي الرئيس التركي أيضاً.

^{٩٦} العثمانية الجديدة تسعى لتحويل دول البلقان إلى فناء خلفي.
^{٩٧} تركيا تنفث سموم الإرهاب والتطرف في ألمانيا.

ب- قبرص:

تواصلُ الحكومةُ التركية، بقيادة رجب طيب أردوغان، عمليات التتقيب عن احتياطات الغاز قبالة الساحل القبرصي، داخل المنطقة البحرية الاقتصادية التي تمتد قرابة ٢٠٠ كم للجزيرة، ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى فرض حزمة عقوبات على تركيا. ويُعد هذا تطوراً مهماً لدولة كان يُنظر، قبل فترةٍ ليست ببعيدة، في منحها عضوية الاتحاد.

تتطوي الأزمة القبرصية على مشكلةٍ محددة وشائكة، تتمثل في وضع فاروشا، المنطقة الجنوبية المهجورة من مدينة فاماغوستا القبرصية، التي هرب سكانها بعد الانقلاب اليوناني والغزو التركي عام ١٩٧٤؛ إذ تسعى أنقرة إلى إعادة فتح المدينة بالقوة، وتحويلها إلى مركز سياحي لجمهورية شمال قبرص التركية. وفي ضوء تطور السلوك التركي هذا، وبالتزامن مع الأزمة السورية، وأزمة الغاز القبرصية، يبدو أن أنقرة تستخدم فاروشا كورقة مساومة في الشؤون الإقليمية^{٩٨}.

لعبت الذئاب الرمادية في أعقاب الغزو التركي لشمال قبرص في عام ١٩٧٤ دوراً مهماً في جعل النزاع مع القبارصة اليونانيين أكثر تطرفاً، من خلال الانخراط في أعمال عنف في الجزيرة، فقد شاركت بدعم من أنقرة في الكثير من عمليات إرهاب المواطنين القبارصة^{٩٩}.

ج- النمسا:

أعلن وزير الداخلية النمساوي في حزيران عام ٢٠١٨ أن بلاده تنظر بقضية طرد ٦٠ إماماً ورجل دين إسلاميين مرتبطين بتركيا، وتابع في مؤتمر صحفي في فيينا بالقول: "أن رجال الدين هؤلاء قد يخسرون هم وعائلاتهم حقهم في الإقامة في النمسا، كما أنه سيتم إغلاق سبعة مساجد بعد تحقيق لهيئة الشؤون الدينية أظهر صوراً لأطفال يقومون بتمثيل لمعركة غاليبولي ضمن أحد المساجد الممولة من تركيا في إبريل نيسان الماضي، ويرتدي بعضهم زياً عسكرياً ويؤدون التحية وهم يقفون في طابور ويلوحون بالأعلام التركية أمام حضور من الأطفال"^{١٠٠}.

^{٩٨} العلاقات التركية المضطربة مع أوروبا.

^{٩٩} الذئاب الرمادية بتركيا.. هل ستكون الوجه الآخر للحرس الثوري الإيراني؟!.

^{١٠٠} استغلال بناء المساجد في الغرب لأهداف سياسية.

٨- الشرق الأقصى:

نظراً لأصول الإيغور التركية في إقليم "شينجيانغ" الصينية، فإنهم نشطوا مؤخراً كورقة ضغط تركية على الصين، وتم تحريكهم ضد الحكومة المركزية في بكين، من أجل إقامة دولة (تركستان الشرقية).

دعمت تركيا الحركات الإسلامية في "تركستان الشرقية"، فقد سمحت أنقرة لناشطيهم بعقد مؤتمراتهم في البلاد، كمؤتمر ديسمبر ١٩٩٢، وكان تحت اسم "المؤتمر الوطني لنواب تركستان الشرقية"، الذي عُقد في مدينة اسطنبول التركية، وحضره رموز مثلت أكثر من ثلاثين منظمة انفصالية تعمل في كل من دول آسيا الوسطى والولايات المتحدة وأستراليا وباكستان وألمانيا وتركيا وسويسرا. كما عقد ممثلو منظمة "تركستان الشرقية" من سبعة عشر دولة، بما فيها الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وباكستان والسعودية ودول آسيا الوسطى، مؤتمراً دولياً آخر في تركيا عام ١٩٩٣.^{١٠١}

قامت تركيا وبدعم مادي من قطر بتأمين وصول الآلاف من إرهابيي الأيغور إلى سوريا. ودفعت بتنظيم "الذئاب الرمادية" القومي التركي للتنسيق مع الحزب التركستاني عبر واجهة جمعية "التعليم والتربية والتعاون الاجتماعي لتركستان الشرقية" وهي جمعية مرخصة من وزارة الداخلية، وكانت هذه الجمعية تؤمن رحلات المقاتلين الأيغور من الصين إلى مطارات تركيا بحجة زيارة أقاربهم، ليتم نقلهم إلى الشمال السوري^{١٠٢}. وهناك معلومات تم تناقلها عن توطين "الإيغور" في شمال غرب إدلب، وأفادت تقارير صحافية أن "نحو خمسة عشر ألفاً" منهم قد استوطنوا في قرى سورية قريبة من الحدود مع تركيا والرقم في ازدياد. ولم يكن تنظيم الدولة وحده من نجح في استقطاب أعداد من مسلمي الإيغور إلى صفوفه، بل يوجد عدد منهم بايعوا تنظيم القاعدة الإرهابي، وحركة طالبان أيضاً^{١٠٣}.

^{١٠١} تنظيم شرق تركستان الإسلامي.. حلفاء القاعدة في جنوب الصين.

^{١٠٢} مسلحي الأيغور في سوريا الورقة التركية الأخيرة.

^{١٠٣} كيف توظف تركيا قومية الإيغور في حساباتها السياسية؟

نتائج الدراسة

أيد الغرب والولايات المتحدة فكرة قيام تركيا بدور الإسلام المعتدل، وذلك لمواجهة الحركات المتطرفة في الشرق الأوسط وأفريقيا، وطرحها كبديل وحليف جديد؛ لاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر، وقد أنيط حزب العدالة والتنمية بهذا الدور، وحظي بدعم القوى المهيمنة على مستويات عالية.

تجاوز هذا الحزب وقادته الخطوط الحمر التي وضعتها له القوى المهيمنة، وبدأ بالتغطرس والمعاندة والتمرد، حتى بات يهدد مصالح هذه القوى، فقد بدأت تركيا، بقيادة أردوغان، تتحرك في الشرق الأوسط كقوة إقليمية وعالمية، وهو ما كانت إسرائيل تحديداً تحذرنا منه، وبدأت تتقرب من إيران، وروسيا، والقوى الإسلامية الراديكالية والمعتدلة، وأفصحت عن علاقتها العضوية بجماعة الإخوان المسلمين المصنفة إرهابياً في العديد من الدول، الأمر الذي قوّض هذا الدور، بل باتت تركيا الآن تشكل عبئاً وخطراً على النظام العالمي، بعد أن حرّكت أطماعها ونواياها وفق سياسة "العثمانية الجديدة".

إن مشروع "العثمانية الجديدة" الذي خطط له أردوغان في "قصره الملكي"، البعيد عن حقيقة القرن الحادي والعشرين، يواجه الكثير من التحديات، إن كانت من منظري مشروع الإسلام المعتدل من القوى المهيمنة عالمياً (أمريكا، وبريطانيا، وإسرائيل) أو من قبل الدول الإقليمية؛ ولا سيما العربية منها (مصر، والأردن، والسعودية).

والمتضررون من مشروع "العثمانية الجديدة" هم:

١- القوى المهيمنة عالمياً:

كانت غاية الدول المهيمنة عالمياً في تقوية الإسلام المعتدل هي مواجهة الإسلام المتطرف الذي كان سيجتاح العالم والمنطقة؛ بالإضافة إلى تحجيم الشوفينية السنية والشيعة، وقد وجدت في تركيا الدولة الأنسب لأداء هذا الدور. لكن ما أظهرته الأيام هو أن مشروع العثمانية الجديدة الذي يقوده أردوغان أصبح خطراً على هذه الدول، وبات يهدد مصالحها في عدة اتجاهات؛ لا سيما بعد أن طمح أردوغان إلى بناء الرأسمال الأخضر (الرأسمال الإسلامي) بدلاً من أن يكون منفتحاً على الرأسمال العالمي من جهة، ومن جهة أخرى دعمه اللامحدود للتيارات الإسلامية

المتطرفة من قبيل داعش وجبهة النصرة (القاعدة)، وميله إلى بناء تحالفات جديدة، إن كانت على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد العالمي؛ إضافة إلى طموحه الكبير في أن تلعب تركيا دور الدولة العظمى، وبدأ يسلك منحى في هذا الاتجاه من الناحية العملية.

٢- روسيا الاتحادية:

إن جزءاً مهماً من مشروع العثمانية الجديدة يتركز شمالاً، في دول انفصلت عن الاتحاد السوفيتي سابقاً، وهي دول تقع جنوب روسيا الاتحادية حالياً، وبالتالي فإن هذا المشروع يحاصر اليوم روسيا من هذه الجهة بشكل كامل، ويشكل خطراً كبيراً على أمنها، ومن الملاحظ أن أغلب المنضمين إلى داعش والنصرة هم من تلك الدول، فهي مناطق من السهل على أردوغان استغلال الدين فيها، وتعد ساحة ملائمة لتطبيق هذا المشروع.

٣- إسرائيل:

بات القاصي والداني يدرك حجم التطبيع بين تركيا وإسرائيل، رغم خروج أردوغان في العلن وهو يهاجم إسرائيل، ويسوق لنفسه على أنه هو المدافع الوحيد عن القضية الفلسطينية. ولكن هذا لا يمنع من وجود خطوط حمراء إسرائيلية، فتل أبيب باتت تعرفه أكثر من أية جهة أخرى، كما أن حزب العدالة والتنمية تحالف مع التيار الكرمشاكي اليهودي العالمي^{١٠٤} على حساب القومية الصهيونية، واتخذ من الإسلام التركي ركيزة لنفسه، وهو أمر لم ينسه الإسرائيليون؛ لذا فإن تل أبيب، كونها إحدى أقطاب القوى المهيمنة، واعية ومدركة لخطورة وتداعيات تحول تركيا إلى قوة إقليمية أو عالمية.

٤- دول الاتحاد الأوروبي:

تخطى أردوغان حاجز أسوار فيينا أو أنه على وشك ذلك، فهل ستتحرك أوروبا لردعه كما ردت أجداده العثمانيون القدماء أواخر القرن السابع عشر عند وصولهم إلى هذا السور؟ يشكل هذا المشروع خطراً جدياً على أمن وسلامة الدول الأوروبية، التي لا تستطيع درء الخطر النابع منه؛ بسبب وجود عدد لا يستهان به من مواطني الدول المسلمة فيها، سواء كانوا

^{١٠٤} يهود الكرمشاكي: جماعة يهودية صغيرة تسكن شبه جزيرة القرم، ويتحدث أعضاؤها لهجة تترية. انظر: موسوعة الأديان، سابع عشر: الكرمشاكي (تاريخ يهود شبه جزيرة القرم).

كلاجئين أو مواطنين من أصول مسلمة، فالتنظيمات الإرهابية بإمكانها أن تستخدم العديد منهم كحصان طروادة في تلك الدول، للقيام بعمليات إرهابية على شاكلة "شارلي إيبدو" وغيرها، هذا بالإضافة إلى الكثير من ارتباطات هذه الدول الاقتصادية مع تركيا، مما يجعل الاتحاد الأوروبي أسيراً لهذا المشروع، وراضخاً لتهديدات أردوغان حتى الوقت الحاضر.

٥- الدول العربية (مصر، والسعودية، والإمارات، والأردن):

إن تعامل تركيا مع العالم بالعربي بذهنية التسلط والوصاية، والعمل على إعادة إحياء مصطلحات من قبيل "العثمانية الجديدة"، من شأنه تأجيج الصراعات والنزاعات في المنطقة، فالدور الذي تؤديه حكومة العدالة والتنمية ليس آتٍ عن عبث، وإنما من آمال وأحلام ما زال العثماني الجديد أردوغان يعتقد في إمكانية تحقيقها، وهو من دون شك أمر يشكل خطورة جدية على الأمن القومي العربي ككل.

إن مسارات النزاع في كل من سوريا وليبيا، وثبات العلاقة بين العدالة والتنمية والإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المتطرفة الأخرى، وتغلغل أنقرة في العديد من الدول العربية ستحدد طبيعة العلاقة بين تركيا والعرب، وهو ما يستدعي تحركاً عربياً كبيراً وواسعاً وعاجلاً لاحتواء حركة "العثمنة"؛ لأنها تسخر كافة إمكانات تركيا السياسية والعسكرية والاقتصادية في سبيل إضعاف هذه الدول، وإخراجها من دائرة الدول الإقليمية المهمة في المنطقة والشرق الأوسط، والإبقاء عليها كدول فاشلة.

وما يثير الدهشة هو أن كل القوى المتضررة من العثمانية الجديدة لم تتحرك بشكل فعلي وعملي لمواجهة خطر هذا المشروع، في حين أن قوى الردع الوحيدة التي واجهت "العثمانية الجديدة" فعلياً هي:

١- الكرد السوريون:

أسس الكرد إدارة ذاتية ديمقراطية، وأشركوا فيها جميع مكونات الشمال السوري تحت مبدأ الأمة الديمقراطية، ودعوا إلى بناء سوريا ديمقراطية تعددية لامركزية، وهم تصدّوا خلال فترة طويلة لأعتى وسائل "السياسة العثمانية" المتمثلة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ولم يفسحوا المجال للنصرة أو للإخوان المسلمين للتمركز في مناطقهم قبل ظهور داعش؛ وهو ما يصيب

"العثمانية الجديدة" في الصميم سياسياً، ويشكلون سداً يمنع التمدد العثماني جغرافياً حسب خارطة "الميثاق المللي"، لأن السيطرة على الشمال السوري سيفتح المجال أمام السيطرة على الشام، وهذا ما يهدد مصر، ومن ثم كامل المنطقة.

إن الكرد سيشكلون قوة كبيرة في الشرق الأوسط فيما لو مُنحوا فرصة بناء كيانهم المنشود، الأمر الذي سيوجه ضربة قاصمة لمشروع العثمنة بكليته.

٢ - الجيش الليبي بقيادة خليفة حفتر:

وقف خليفة حفتر في وجه الجماعات الإرهابية التي أنتجتها ودعمتها حكومة العدالة والتنمية في ليبيا، ورفض في الوقت نفسه أي دور لتركيا في ليبيا، حتى الوساطة، لأنها لم تكن دولة حيادية في الأزمة الليبية، بل كانت داعمة للمليشيات المسلحة والمتطرفين. كما أن وقوف حفتر من جهة الغرب أمام التمدد التركي يقطع الطريق أما التفاهم حول العرب، ويشكل مع قوات سوريا الديمقراطية قوة ردع ضد سياسة فك الكماشة التي تحاول تركيا تطبيقها على العالم العربي، الفك الأول من الشمال السوري، والآخر في ليبيا.

لم تتوقف تركيا عن إرسال السفن المحملة بالأسلحة المرسله إلى الميليشيات النشطة في ليبيا، حتى تحول القرار الأممي في حظر توريد الأسلحة لليبيا إلى "مهزلة"، فالأصابع التركية في الأزمة الليبية لم تعد تعمل في الخفاء؛ إذ لم يعد حزب العدالة والتنمية يكتفي بالأسلحة، بل بات يرسل الإرهابيين على مرأى ومسمع المجتمع الدولي، وهناك تعمد واضح لتجاهل هذا الدور، رغم المؤتمرات هنا وهناك (كمؤتمر برلين)، ولازال الحال ينتظر حلاً، وهو بعيد المنال في المدى المنظور.